الموقف العربي والدولي من اتفاق الطائف عام١٩٨٩

م.د عمار حسين علي

وزارة التربية / مديرية تربية بغداد الكرخ/٢

البريد الإلكتروني Email : ammarbab198080@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الموقف العربي والدولي _ اتفاق الطائف _ الحرب الاهلية _ اللجنة الثلاثية.

كيفية اقتباس البحث

علي ، عمار حسين، الموقف العربي والدولي من اتفاق الطائف عام١٩٨٩، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، كانون الثاني ٢٠٢٤،المجلد:١٤ ،العدد:١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Position of the Arab and international community regarding the 1989 Taif Agreement

Dr. Ammar Hussein Ali
Ministry of Education/Baghdad Karakh Education Directorate/2

Keywords : Arab and International Position, Taif Agreement, Civil War, Tripartite Commission.

How To Cite This Article
Ali, Ammar Hussein, Position of the Arab and international community regarding the 1989 Taif Agreement, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, January 2024,Volume:14,Issue 1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The Taif Agreement ended the civil war in Lebanon (1975-1990) after difficult consultations between the political parties in Lebanon, under Saudi auspices and Arab and international support. It was signed in the city of Taif in the Kingdom of Saudi Arabia on September 30, 1989, with great international support, especially from the United States of America and under the supervision of Direct from the Supreme Arab Tripartite Committee, which made great efforts to approve the National Accord Document through its contact with Lebanese political forces and parties. Thus, the committee was able to create the appropriate atmosphere for the Lebanese representatives to sign the National Accord Document in Taif, and aimed to restore the political process to its normal state, return Lebanon to its Arab surroundings, as an independent, sovereign state, and end a civil war that destroyed the structure of the state and destroyed its human and material resources. The Taif Agreement worked to achieve societal reconciliation and end the civil war, and strengthened national cohesion. It also sought to support internal reforms that worked to build a state of institutions with the participation of all Lebanese social forces and segments. It also contributed to the

equitable distribution of government positions and laid the foundations of collective governance that ensures everyone's participation in decision-making. Politically, it was a real guarantee for all sects and nationalities in Lebanon.

The agreement received very large Arab and international support and support, and it constituted sufficient cover to implement its provisions and to help Lebanon emerge from a state of civil war with regional and international dimensions and influences to a state of stability and civil peace.

الملخص :

أنهى أتفاق الطائف الحرب الأهلية في لبنان (١٩٧٥– ١٩٩٠) بعد مشاورات عسيرة بين الأطراف السياسية في لبنان برعاية سعودية ومساندة عربية ودولية وجرى التوقيع عليه في مدينه الطائف في المملكة العربية السعودية في ٣٠ ايلول عام ١٩٨٩ ، وبدعم دولي كبير لاسيما من الولايات المتحدة الاميركية وبأشراف مباشر من اللجنة الثلاثية العربية العليا والتي بذلت جهوداً كبيرة لإقرار وثيقة الوفاق الوطني من خلال اتصالها بالقوى والاطراف السياسية اللبنانية . ، وبهذا تمكنت اللجنة من تهيئة الاجواء المناسبة للنواب اللبنانيين، لتوقيع وثيقة الوفاق الوطني في الطائف ، و استهدفت اعادة العملية السياسية الى وضعها الطبيعي ، واعادة لبنان الى محيطها العربي، كدولة مستقلة ذات سيادة ، وانهت حرب اهلية التي دمرت بنية الدولة وحطمت مواردها البشرية والمادية .عمل اتفاق الطائف على تحقيق مصالحة مجتمعية وانهاء الحرب الاهلية ، وعزز التماسك الوطني، كما سعى لتدعيم اصلاحات داخلية عملت على بناء دولة المؤسسات بمشاركة جميع القوى والشرائح الاجتماعية اللبنانية ، كما ساهم بالتوزيع العادل للمناصب الحكومية ، ووضع اسس الحكم الجماعي والتي تكفل للجميع المشاركة في صنع القرار السياسي ، وبذلك كان ضمانة حقيقة لجميع الطوائف والقوميات في لبنان .

حظي الاتفاق بدعم وتأييد عربي ودولي كبير جداً وشكل غطاءا كافياً لتنفيذ بنوده ، ولمساعدة لبنان للخروج من حالة الحرب الاهلية ذات الابعاد والتأثيرات الاقليمية والدولية الى حالة الاستقرار والسلم الاهلي .

المقدمة

شكلت وثيقة الوفاق الوطني بداية لنهاية الحرب الأهلية اللبنانية بتسوية عربية ودولية عملت على استقرار الوضع الداخلي بين الفرقاء اللبنانيين عرف باتفاق عام ١٩٨٩ بدعم دولي وعربي واسع وكبير، ولأهمية هذا الموضوع جاء عنوان هذا البحث **(الموقف العربي والدولي من اتفاق الطائف عام ١٩٨٩)**، ليسلط الضوء على الجهود العربية لحل الازمة اللبنانية في ضوء تشكيل

اللجنة الثلاثية العربية العليا، المنبثقة من مؤتمر القمة العربية، الذي عقد في الدار البيضاء ايار ١٩٨٩، والتي مهدت الطريق، من اجل وضع حل سياسي، يرضي جميع الاطراف السياسية في لبنان، وساندت الدول العربية عمل اللجنة ودعمت قراراتها ، فضلاً عن الدعم والمساندة الدولية ،لاسيما الولايات المتحدة الاميركية ، التي رحبت بقرارات وتوصيات اللجنة الثلاثية ، وبهذا تمكنت اللجنة من تهيئة الاجواء المناسبة للنواب اللبنانيين، لتوقيع وثيقة الوفاق الوطني في الطائف ، و استهدفت اعادة العملية السياسية الى وضعها الطبيعي ، واعادة لبنان الى محيطها العربي، كدولة مستقلة ذات سيادة ، وانهت حرب اهلية التي دمرت بنية الدولة وحطمت مواردها البشرية والمادية ، اقتضت طبيعة الدارسة، ان يقسم البحث الى مقدمة واربعة مباحث وخاتمة ، جاء المبحث الاول بعنوان (الجهود الاولى على المستوين العربي والدولي لحل الازمة اللبنانية قبل انعقاد مؤتمر الطائف) ، وفيه شرح مفصل عن جهود اللجنة السداسية الي عملت على حل الازمة، لكنها فشلت في تحقيق اهدافها، بسبب المعارضة الداخلية والخارجية لعملها ولقرارتها ، وجاء المبحث الثاني بعنوان (ظروف تشكيل اللجنة الثلاثية العربية العليا لمعالجة الأزمة اللبنانية)، وقدم شرحا عن التحضيرات العربية والدولية لعقد مؤتمر الطائف من خلال مؤتمر القمة العربية في الدار البيضاء ، ومساعي اللجنة العربية الثلاثية العليا في تذليل الصعوبات التي سبقت انعقاد المؤتمر في الطائف، والدعم والمساندة العربية والدولية الذي حظيت به اللجنة، فيما جاء المبحث الثالث بعنوان (عرض وتحليل لمضامين وثيقة الوفاق الوطني اللبناني)، وسلط الضوء على مؤتمر الطائف، وما دارت من مناقشات حول بنود وثيقة الوفاق الوطني وتعديلاتها واقرارها، فضلاً عن ذلك تقديم عرضاً تحليلاً لمضامين الوثيقة الوطنية ، واما المبحث الرابع جاء بعنوان (رؤية تحليلية للمواقف العربية والدولية تجاه وثيقة الوفاق الوطني اللبناني)، الذي اكد على الدعم والمساندة العربية والدولية لمضامين وثيقة الوفاق الوطني ، من اجل اعادة السلم والاستقرار في لبنان واعادة نشاطها في محيطها العربي والدولي .

المبحث الأول

الجهود الأولى على المستوين العربي والدولي لحل الازمة اللبنانية قبل انعقاد مؤتمر الطائف (تشكيل اللجنة السداسية)

وصفت الأوضاع السياسية في لبنان بأنها متوترة ويشوبها الحذر الشديد، إذ دخلت مرحلة التأزم والانقسام السياسي[١]، لذا وجه اللبنانيون نداءات الى جامعة الدول العربية والى القوى الدولية لإيجاد الحلول لتلك الازمة [٢]، وعلى اثر ذلك برزت الحاجة إلى جمع عربي مركز لتدارك الأمر، فأعلن وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح عن اجتماع

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٤ المجلد ١٤/ العدد ١

قريب لمجلس الجامعة العربية لمناقشة الوضع اللبناني، وأكد بأنه هناك فكرة لإنشاء لجنة عربية لتسوية الأزمة اللبنانية[٣].

عقد مجلس الجامعة في ١٢ كانون الثاني ١٩٨٩ اجتماع في تونس على مستوى وزراء الخارجية، وتم الاتفاق على (تشكيل لجنة سداسية)[٤] لمعالجة الأزمة، ضمت وزراء خارجية الكويت ودولة الإمارات العربية والأردن والجزائر والسودان وتونس، وكانت اللجنة برئاسة وزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد الصباح[٥]، وفي نهاية كانون الثاني ١٩٨٩بدأت اللجنة أعمالها بدعوة أطراف الصراع (ميشال عون[٦] وسليم الحص[٧] وحسين الحسيني[٨]) إلى تونس للاجتماع بهم، وحاولت اللجنة الاطراف الثلاثة، لكنها فشلت بسبب رفض الحسيني والحص الاجتماع بميشال عون، وبقي كل على موقفه، فقد شدد سليم الحص وحسين الحسيني على تزامن الإصلاحات والانتخابات الرئاسية وطالبا بضمانات لتعديل الدستور، فيما طالب ميشال عون بعودة بيروت الكبرى وسيطرة الجيش الذي يقوده عليها، كما طالب بإنهاء التدخل السوري والاحتلال (الإسرائيلي) للبلاد وبرمجة الانسحابات، وتمكن من إعطاء انطباع أفضل من منافسيه لدى أعضاء اللجنة[٩]، كما شعر أنهم تعاطفوا معه وأيدوا مشروعه للسيطرة على بيروت الكبرى، وعليه أن يضرب كل القوى في بيروت الشرقية ثم في بيروت الغربية[١٠].

في هذه الأثناء وصلت الأمور في بيروت الشرقية إلى مفترق الطرق، إذ ابتدأت مرحلة من الصدامات بين قوات الجيش اللبناني مع مليشيا القوات اللبنانية، فبعد حصول عدد من الاشتباكات البسيطة المتفرقة، اندلعت في ١٠ شباط ١٩٨٩ معارك عنيفة بين الطرفين، استخدمت فيها مختلف الأسلحة الثقيلة من دبابات ومدافع، ودارت روحى المعارك في ضواحي بيروت المسيحية وفي بعض القرى الجبلية، وعلى طول الشريط الساحلي للمنطقة المسيحية[١١]، وكانت قوات الجيش اللبناني يقدر عددها (بخمسة عشر ألف) عنصر، والميليشيات بحوالي (عشرة آلاف) عنصر[١٢]، تمكن الجيش اللبناني من إخضاع ميليشيا القوات اللبنانية بعد قتال دام (اثنان وسبعون) ساعة، سقط خلالها عدد من الضحايا قدرت اعدادهم بـ(خمس وسبعون) قتيل من الطرفين[١٣].

وتمكن الجيش اللبناني في ١٤ شباط ١٩٨٩ من السيطرة على الحوض الخامس في مرفأ بيروت، الذي يعد أهم الموارد في البلاد لجباية الرسوم الكمركية، وتسليم المواقع العسكرية في الطرق الرئيسية في شمال المنطقة المسيحية إلى الجيش، وعودة الميليشيات إلى ثكناتها[١٤]،كما أعلن الجنرال ميشال عون في ١٤/آذار/١٩٨٩، حرب التحرير ضد سورية، وأكد "**بأنه لم يبق**

للبنانيين خيار آخر، إلا الانتفاضة ضد هذا (الاحتلال)، وبدأت القذائف تتساقط على المنطقة الغربية وخلفت خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات"[١٥].

وكان رد القوات السورية والميليشيات المتعاونة معها عنيفاً جداً، ففي ٢١/آذار/١٩٨٩، أقامت حصار شاملاً على المنطقة التي كانت تسيطر عليها حكومة العماد عون، وأغلقت جميع نقاط العبور على خطوط التماس في بيروت والجبال، وقصفت المدفعية السورية محطة توليد الكهرباء، و ٨٠% من خزانات البنزين والغاز في بيروت الشرقية[١٦]، وقدرت عدد القذائف التي سقطت على المنطقة الشرقية في يوم ٢٢/آذار/١٩٨٩ بحوالي (ثلاث آلاف) قذيفة من مختلف العيارات، وكانت ضحايا القصف العشوائي بين المدنيين كبيرة والخسائر المادية جسيمة[١٧].

استمرت المعارك بين الطرفين ومعها نزيف الدم من دون توقف، وسط نداءات اللبنانيين إلى الدول العربية والدولية للتدخل وإيجاد حل للأزمة ، لذا تحركت الجامعة العربية من خلال اللجنة السداسية وتوجه رئيسها صباح الأحمد والأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي إلى دمشق في ١/نيسان/١٩٨٩ للاجتماع بالرئيس حافظ الأسد و قدموا له مجموعة من المقترحات وهي الأتية[١٨]:

١-وقف شامل لأطلاق النار الجيش اللبناني والجيش السوري بضمانات مؤكدة من الطرفين بالتزام التام وللحيلولة دون خرقه.

٢-إيفاد مراقبين عسكرين من الدول الست التي تتألف منها اللجنة العربية بهدف الإشراف على تثبت الهدنة الأمنية ومراقبتها.

٣-مباشرة البحث في الملف السياسي لحل الأزمة بعيداً عن الضغوط العسكرية والانفلات الأمني بقصف المناطق السكنية.

لكن سورية هيأت للجنة السداسية خطة، فاستدعت في ٤ نيسان ١٩٨٩ إلى دمشق مجموعة أنصارها في لبنان وهم (وليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، ونبيه بري رئيس حركة أمل، وجورج حاوي الأمين العام للحزب الشيوعي، وعاصم قانصوه الأمين القطري لحزب البعث في لبنان، وأوعزت إليهم أن يؤكدوا بأن المشكلة هي لبنانية- لبنانية ولا دخل لسورية بها، وهكذا فشلت جهود اللجنة السداسية في احتواء الأزمة واكتفت بإطلاق نداء من دمشق لوقف إطلاق النار[١٩]، ردت سورية على هذا النداء في ١٣/نيسان/١٩٨٩ بقصف المناطق المسيحية بحوالي (عشرة آلاف) قذيفة مدفعية وصاروخية، أدت إلى اندلاع النيران في المستشفيات ومستودعات الحبوب، وانقطع التيار الكهربائي تماماً، ونفذت موارد الوقود والمواد الغذائية من الأسواق، كما

قامت قوات الجيش التابع للعماد ميشال عون بقصف المواقع والأهداف السورية بين بيروت وبعلبك، وأدى هذا القصف إلى خسائر بشرية وأضرار مادية كبيرة[٢٠].

ودفع عدم تجاوب الحكومة السورية مع مقترحات اللجنة السداسية، بأن طالبت الكويت بعقد مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية لبحث الأزمة اللبنانية، بالفعل عقد مجلس الجامعة في ٢٦/نيسان/١٩٨٩ جلسة طارئة وأصدر قراراً مهماً تضمن البنود الأتية[٢١]:

١-وقف إطلاق النار اعتباراً من يوم ٢٨/نيسان/١٩٨٩.

٢-رفع الحصار على جميع المرافق البحرية والبرية والجوية، وفتح كافة المعابر ولمدة ثلاثة أشهر.

٣-تشكيل فريق من الدول الأعضاء في اللجنة لمراقبة وقف إطلاق النار، ومدة عمل هذا الفريق المراقب ثلاثة أشهر وتتحمل الدول الأعضاء النفقات المترتبة على تشكيل هذا الفريق.

٤-يعين كل من رئيس اللجنة والأمين العام ممثلاً شخصياً للإشراف معاً على تنفيذ وقف إطلاق النار.

٥-يدعو مجلس الجامعة مجلس الأمن الدولي إلى تحمل المسؤولية في تنفيذ القرار رقم (٤٢٥) الخاص بانسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان.

٦-يدعو المجلس الأطراف اللبنانية إلى التعاون الكامل مع فريق المراقبة العربية لتحقيق مهمته من أجل وقف دائم لإطلاق النار.

وجاءت ردود الفعل العربية والدولية متباينة تجاه مقترحات اللجنة السداسية والوضع اللبنانية بشكل عام، فجاء الموقف السعودي دعماً ومرحباً، وجدد الملك فهد بن عبد العزيز موقف السعودية الدعم للمساعي العربية الحميدة حول لبنان، ودعا جميع الأطراف اللبنانية للاستجابة إلى نداءات التهدئة لإفشال مؤامرة العدو الصهيوني وأكد قائلاً: "**إن مصلحة البلاد تفضي بوقف فوري للقتال وليس بتصعيده**" وأضاف "**سيواصل جهوده من أجل إنهاء الأزمة اللبنانية**"، أما الموقف المصري فجاء على لسان رئيسها حسني مبارك عندما قال: "**أن استمرار الوضع الراهن في لبنان على هذا النحو هو مسؤولية العرب الذين استمروا على صمتهم العاجز ولم يحركوا ساكناً**"، وأضاف قائلاً: "**إن المخرج الوحيد هو انسحاب القوات الأجنبية من لبنان وترك الشعب اللبناني يقرر بحريته المسار الذي يراه يحقق أهدافه وأمالـه**"[٢٢]، أما العراق من جانبه حددت أسباب الأزمة اللبنانية ،كما جاء ذلك بتأكيد وكيل وزارة الخارجية (نزار حمدون) قائلاً: "**إن العراق سيقدم كل شيء يستطيع تقديمه للقوات المناهضة لسوريا في لبنان**"[٢٣].

أما بشأن المواقف الدولية فكانت مخيبة لآمال العماد عون وأنصاره، فقد أوضحت الإدارة الأميركية بأنها لا تنوي إطلاقاً التدخل مجدداً في الشؤون اللبنانية، وهذه ما أكده موظفو الإدارة الأميركية من خلال تصريحاتهم[٢٤]، إذ أكد نائب وزير الخارجية لورانس ايغلبرغر Lorunis Eeglybrgar في تصريح له بتاريخ ٢١/اذار/١٩٨٩ قائلاً أنه: "**متشائم جداً حول مستقبل لبنان، ولا يرى أي أمل يتحقق تغيير حقيقي في البلاد، أوصل الأزمة الدستورية في الوقت الراهن**"، وبالنسبة لوجود القوات السورية في لبنان أكد قائلاً: "**إذا انسحب السوريون فأن الوضع سيكون أسوأ وليس أفضل لأنهم يفرضون بعض القيود على الأطراف المتحاربة**"[٢٥]، فيما أكد مدير قسم التخطيط في وزارة الخارجية الأميركية دنيس روس Denus Russ، قائلاً: "**إن مشكلة لبنان ليست مجرد وجود قوات أجنبية بل استخدام هذه القوات من قبل جماعات (لبنانية) معينة لتحقيق أهدافها الخاصة والشخصية**"[٢٦].

وأما فرنسا فقد أبدت التزاماً قوياً تجاه الأوضاع اللبنانية، وأجرت اتصالات مع الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي وسوريا، وأيدت مقترحات اللجنة العربية السداسية، ودعت الأطراف المتحاربة إلى احترام وقف إطلاق النار والعمل على تحقيق تسوية للنزاع اللبناني، ووجه الرئيس الفرنسي في ٢٤نيسان١٩٨٩ نداء قال فيه: "**ولكن لا جدال إن الطريقة الدبلوماسية التي تفرض نفسها تبدو اليوم غير قادرة على تعطيل إرادة الذين يريدون دمار لبنان، إذا هناك ضرورة قصوى لأن يتحرك الرأي العام الدولي وأن يمسك بزمام الأمور...**"[٢٧].

وفي ٢٥/ نيسان/١٩٨٩ كلف الرئيس فرانسو ميتران Francois Mitterrand نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية جان فرنسوا دونيو Jean–Francois Deniau . التوجه إلى لبنان لتهيئة الأجواء لعقد لقاء بين العماد ميشال عون وسليم الحص، على الرغم من موافقة العماد عون على هذا الاجتماع رفض سليم الحص الاجتماع، ولم يكن في وسعه الاستجابة، وصرح (جان فرنسوا) عندما عاد إلى باريس في ٢٦/نيسان/١٩٨٩ قائلاً: "**أن سوريا لم تعترف يوماً بوجود لبنان لذلك من الضروري إعطاء إطار دولي للقضية اللبنانية**"[٢٨]، ووصف سوريا بالدولة المعتدية على لبنان[٢٩].

وعلى صعيد اخر أوفدت فرنسا في٢٧/ نيسان/ ١٩٨٩ أمين سر الدولة المكلف بالعمل الإنساني برنارد كوشنار Birnard Kushnar إلى لبنان تواكبه سفينتان تحملان مساعدات إنسانية إلى جميع اللبنانيين[٣٠]، كما قامت بأخلاء عدد من المصابين من ذوي الحالات الخطيرة عن بيروت على متن سفن فرنسية، كما قدمت الوقود لتشغيل محطات توليد الكهرباء في البلاد[٣١].

واجهت فرنسا مشكلة بخصوص موقفها من الشأن اللبناني وهو تحفظ من قبل الولايات المتحدة الأميركية، إذ أكد وزير الخارجية الفرنسي رولان دوماسRoland Dumas في تصريح أمام لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية الفرنسية بعد مقابلة الرئيس الأميركي جورج بوش George Bush ووزير خارجيته جيمس بيكر Jims Bayker في واشنطن، قائلاً: "**أن الولايات المتحدة غير راغبة في أن تماشي فرنسا في موقفها حيال لبنان، حتى على صعيد العمل الإنساني وأنها غير مستعدة لأي عمل مباشر في لبنان**"(٣٢).

الا أن فرنسا رفعت من وتيرة تحركها واتصلت بالدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن من أجل الإعداد لوضع إجراءات تكفل دعوة هذه المجلس إلى الانعقاد، وتمكنت فرنسا رغم المعارضة الأميركية من طرح المشكلة اللبنانية في مجلس الأمن بدعم من الاتحاد السوفيتي(٣٣)، ونجحت من تحقيق انتصاراً دبلوماسياً تمثل بإصدار قرار من مجلس الأمن بالإجماع بتكليف الأمين العام (خافيير بيريز دي كوييار Javier Beers De Cuellar) بالقيام بإجراء اتصالات مع جميع الأطراف لمعالجة الأزمة اللبنانية بالتنسيق مع الجامعة العربية، والدعوة إلى وقف إطلاق النار، ودعم مبادرة وساطة الجامعة العربية(٣٤).

وأما موقف الاتحاد السوفيتي، فقد جاء متجاوباً مع الاتصالات التي أجرتها الحكومة الفرنسية، وعلى أثر مقابلة السفير الفرنسي في موسكو بتاريخ ٥/ ايار/١٩٨٩مع نائب وزير الخارجية السوفيتي، نشرت وكالة تاس بعد المقابلة مقالاً جاء فيه: "**إن الاتحاد السوفيتي وفرنسا تعتبران أنه من الضروري وقف المواجهات المسلحة في لبنان**" ودعا "**الأطراف المتورطين في النزاع إلى التزام بأقصى درجات ضبط النفس، بما يتيح بناء هذا البلد دولة موحدة مستقلة وذات سيادة**"(٣٥).

وفي ٦/أيار/١٩٨٩ التقى وزيرا خارجية الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية في موسكو، وصدر بيان مشترك عن لبنان يعد الأول والوحيد في تاريخ الحرب الأهلية(٣٦)، وكانت وكالة (تاس) قد نشرت نص البيان الذي أكد على الامور الأتية(٣٧):

١-دعوة كل الأطراف إلى وقف أطلاق النار، والذي يكون خطوة أولى مهمة لإنهاء الحرب الأهلية في البلد.

٢-تأييد سوفيتي- أميركي لمساعي جامعة الدول العربية من أجل تثبيت وقف إطلاق النار.

٣-استعداد الدولتين لبذل مساعيهما الحميدة للمساهمة مع دول أخرى في تسوية سياسية لمشكلة لبنان، مع الأخذ بنظر الاعتبار مصالح كل الأطراف.

٤-تأكيد الجانبين على سيادة لبنان واستقلاله ووحدة أراضيه.

من الجدير بالذكر أن جميع مبادرات الدول الكبرى، سوى كانت من فرنسا أو الاتحاد السوفيتي والخاصة لحل الأزمة اللبنانية كانت تخضع للتأثير الأميركي، ويجب أن تتناغم مع المصالح الأميركية في المنطقة.

وهذا ما أكتفت به ردود الفعل العربية والدولية، ولكنها لم تكن كافية لردع الأطراف المتحاربة على الإطلاق، وبقيت الأمور على حالها، بل على العكس تصاعدت وتيرة العنف[٣٨]، وظلت العاصمة بيروت في صراع مرير سقط على أثره حوالي (ثلاثة آلاف قتيل) ونحو (عشرة آلاف جريح) في مدة لا تزيد عن ستة أشهر[٣٩]، وخسائر لم تقل عن مليار ومائتي دولار أصابت الممتلكات والبنى التحتية، وأكثر من مليون مواطن في بيروت أضطر إلى مغادرة العاصمة هرباً من القذائف المدفعية المتطايرة بين شرق المدينة وغربها[٤٠].

وبهذا اقتنعت اللجنة الوزارية السداسية باستحالة متابعة مهمتها لحل الأزمة اللبنانية من دون أن تتجرأ على تحديد الجهة التي عرقلت جهودها، واكتفت بالإعلان أنها وصلت إلى طريق مسدود في حل الأزمة اللبنانية[٤١].

المبحث الثاني

ظروف تشكيل اللجنة الثلاثية العربية العليا لمعالجة الأزمة اللبنانية

وصلت الأزمة اللبنانية إلى مرحلة خطيرة هددت كيان الدولة، بسبب تداخل المصالح بين مجموعة من العناصر المتجاذبة والمتعارضة داخلياً وخارجياً على الأراضي اللبنانية[٤٢]، وإزاء تدهور الوضع السياسي سعت أطراف دولية وعربية لتقديم مبادرات تسهم في حل الأزمة، لذا كررت فرنسا والاتحاد السوفيتي مطالبتها لجامعة الدول العربية للقيام بمبادرة وتقديم الحلول التي ترضي جميع الأطراف السياسية وإيقاف المعارك العسكري بين الأطراف المتنازعة[٤٣].

وعلى هذا الأساس عقد في ٢٣/أيار/١٩٨٩ مؤتمر قمة عربي في الدار البيضاء في المغرب لدراسة الوضع اللبناني وإيجاد الحلول له[٤٤]، وكانت مقررات المؤتمر تتضمن الوقوف العربي مع لبنان من أجل مساعدتهِ على الخروج من محنته وإنهاء معاناته الطويلة، وإعادة الأوضاع الطبيعية إليه وتحقيق الوفاق الوطني بين أبنائه، ودعم الجهود اللبنانية دولياً في سعيها إلى أنهاء الاحتلال (الإسرائيلي) للأراضي اللبنانية ، ودعم بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها بهدف حماية أمنها واستقرارها بقواتها الذاتية، وحث المؤتمر الأطراف اللبنانية كافة على التعاون في سبيل الوصول إلى المصالحة الوطنية الشاملة، وتحقيق الوفاق الوطني الذي يعد الحل نهائي للأزمة اللبنانية، وعبر عن التزامه بالمحافظة على وحدة لبنان وعروبته وصون أمنه

واستقلاله وسيادته ورفض أية محاولة لتقسيمه، وجدد التزامه تقديم الدعم لإعمار لبنان ومساعدته على إعادة بناء الاقتصاد الوطني(٤٥).

وتعد من أبرز قرارات المؤتمر تشكيل لجنة ثلاثية عليا، مؤلفه من ملك المملكة العربية السعودية فهد بن عبد العزيز، وملك المملكة المغربية الحسن الثاني(٤٦)، والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد(٤٧)، وشكلت هذه اللجنة بدورها لجنة ثلاثية من وزار خارجية الدول الثلاث(٤٨)، لأجراء الاتصالات اللازمة مع الأطراف المعنية في الأزمة اللبنانية(٤٩)، وتشكيل أمانة عامة للجنة تكون مدينة جدة مقراً لها، وتم تعيين الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية الأخضر الإبراهيمي لإدارة هذه الأمانة(٥٠)، ووضعت اللجنة الثلاثية لنفسها أهدافاً واضحة، تضمنت دعوة مجلس النواب اللبناني خلال ستة أشهر لإقرار إصلاحات سياسية، وانتخاب رئيس جديد، وتشكيل حكومة اتحاد وطني، واستعادة سيادة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية(٥١).

وجاء رد الفعل العربي على مقررات وأهداف اللجنة الثلاثية من خلال تصريحات تلك الدول ، فكان موقف مصر الذي أكد عليه رئيسها حسني مبارك، قائلاً: "**إن موقف مصر لم ولن يتغير وأن لبنان لن تستقر إلا بعد خروج كل القوات الأجنبية منه**"، أما السعودية فأكد الملك فهد بن عبد العزيز على القادة اللبنانيين التعاون مع الجهود العربية لحل الأزمة اللبنانية، وأضاف قائلاً: "**إن البيان الختامي للقمة أعلن بوضوح أنه يجب دعم دولي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي**"، أما موقف العراق فجاء على شكل بيان أصدره مجلس قيادة الثورة، وأكد البيان: "**إن انسحاب القوات السورية من لبنان أمر ملزم وهو مقدمة لحل النزاع في هذا البلد العربي....**" وأضاف البيان أنه "**بإمكان العراق أن يعبر عن تحفظاته حيال قرارات اللجنة، لكنه أراد إعطاء أخوتنا فرصة لتسوية الأزمة اللبنانية**"(٥٢).

ومن جانبها عبرت الحكومة السورية عن فرحتها بتحقيق انتصار في القمة، فنشرت صحيفة البعث مقالاً جاء فيه: "**إن الذين حاولوا أن يجعلوا من مؤتمر القمة مصيدة لسورية ومحكمة لإدانتها، أو ظنوا أن حديثهم عن استقلال لبنان يحرج سورية كانوا واهمين**"(٥٣).

بدأت اللجنة أعماله في ٤/حزيران/١٩٨٩، وأجرى الأمين العام المساعد الأخضر الإبراهيمي اتصالاته مع الفرقاء السياسيين اللبنانيين والتي أسفرت عن نتائج إيجابية، وأخذت تبرز ملامح تسوية للإصلاحات الداخلية(٥٤)، وفي٦/ حزيران /١٩٨٩ زار دمشق وطالبهم بوقف إطلاق النار ورفع الحصار، والتأكيد لهم أن هدف اللجنة هو "**تحرير لبنان من كل هيمنة إقليمية واستعادة سيادته الوطنية**"، لكن اتصالاته مع المسؤولين السوريون لم تحقق النجاح المطلوب(٥٥)، وردت سورية على هذه المبادرة بقصف عنيف للغاية للمنطقة المسيحية وتشديد الحصار عليها، وظهرت

سفن حربية سورية أمام الشواطئ اللبنانية، لقطع خط الاتصال البحري مع المنطقة المسيحية، بدوره رفض ميشال عون فتح مطار بيروت الدولي، واستمر التدهور الوضع الأمني مجدداً[٥٦].

في ٨/حزيران/١٩٨٩، قرر وزراء الخارجية الثلاث التوجه إلى دمشق، وعرضوا على الرئيس حافظ الأسد خطة عمل اللجنة في الجانب الأمني، والتي تضمنت وقف إطلاق النار ورفع الحصار وفتح المعابر.

أبدى الرئيس السوري حافظ الاسد الاستعداد للمساعدة على وفق إطلاق النار وفتح المعابر بدون شروط، لكن اشترط لرفع الحصار البحري، تفتيش السفن المتجهة إلى المنطقة الشرقية والتأكد من عدم نقلها السلاح، وهذا الشرط أفشل عمل اللجنة الوزارية في التوصل إلى حل مع سورية[٥٧].

في ٢٧/حزيران/١٩٨٩ عقدت اللجنة الثلاثية اجتماعاً في وهران (الجزائر)[٥٨]، لإيجاد مخرج من المأزق الذي تواجهه والمتمثل صعوبة التفاهم مع دمشق[٥٩]، وأكد وزير الخارجية الجزائري أن اللجنة سوف تزور سورية للمرة الثانية لإيجاد الحلول المناسبة للأزمة اللبنانية[٦٠].

بالفعل اجتمع وزراء الخارجية الثلاث في ٢/تموز/١٩٨٩ مع الرئيس حافظ الأسد، وهم يحملون رسالة خطية من قادة اللجنة الثلاثية، يشرحون فيها تعارض تصورهم لسيادة لبنان، وعلاقته بسورية مع تصوره، والمطالبة ببسط سلطة الدولة اللبنانية في جميع الأماكن التي تتواجد فيها القوات السورية خلال مدة زمنية محددة، واقترحوا سحب الجيش السوري إلى منطقة البقاع خلال ستة أشهر[٦١]، لكن سورية رفضت المقترحات وأدى إلى تدهور الأوضاع الأمنية مجدداً[٦٢].

كرر وزراء الخارجية زيارتهم إلى سورية للمرة الثالثة في ١٢/تموز/١٩٨٩، وكانوا يحملون رسالة شفوية من اللجنة العليا إلى الرئيس حافظ الأسد، تؤكد مواقفها من بسط سيادة الدولة اللبنانية على كل التراب اللبناني والذي يشكل مبدأ غير قابل للتعديل[٦٣]، لأن هناك التزاماً جماعياً بهذا المبدأ[٦٤]، بعد تقديم الرسالة لم يرد الرئيس السوري الخوض أكثر في هذا الموضوع، وأحالهم إلى وزير الخارجية، الذي أكد رفض سورية أي أشراف عربي على تنظيم العلاقات اللبنانية– السورية، كما ترفض تحديد مدة زمنية لتجميع القوات السورية في منطقة البقاع[٦٥]، مطالباً بالبحث بهذا الموضوع بعد الاتفاق على الإصلاحات الدستورية وانتخاب رئيس الجمهورية وقيام حكومة الوفاق الوطني[٦٦].

اصطدمت اللجنة الثلاثية بتعنت الحكومة السورية، وأعلنت في بيان لها بتأريخ ٣١/تموز/١٩٨٩ عن تعليق أعمالها، واتهمت سورية بعرقلة مهمتها وحملتها المسؤولية في إخفاق وساطتها وإيصال دبلوماسيتها إلى الطريق المسدود[٦٧].

من جانبها عبرت الحكومة السورية عن استيائها لبيان اللجنة الثلاثية، لذلك قامت في ١٠/ آب /١٩٨٩ بقصف عنيف لمدينة بيروت، دام ست وثلاثين ساعة، أعقبه تصريح لوزير خارجيتها فاروق الشرع، جاء فيه: "**الجيش السوري باق في لبنان لمواصلة مهمته الوطنية...**"[٦٨].

وفي ١٣/آب/١٩٨٩ قام الجيش السوري بالتنسيق مع ميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي، بهجوم واسع عنيف وسط قصف مركز على تحصينات سوق الغرب، وتمكن من السيطرة على مراكز متقدمة من منطقة القلعة[٦٩]، وكاد الهجوم ينجح بالسيطرة على كل موقع الجيش اللبناني والنزول تجاه القصر الرئاسي في بعبدا، لولا توقف الجيش السوري والاسناد المدفعي[٧٠].

وبهذا أوصلت سورية رسالة للجنة العربية الثلاثية ،بعدم تجاهلها في اتخاذ أية صيغة حل للقضية اللبنانية.

بعد هذه الأحداث وتوقف اللجنة الثلاثية عن ممارسة أعمالها، جاءت ردود الفعل العربية والدولية بصورة أكثر وضوحاً من الأزمة اللبنانية، فقد طالب العراق إلى عقد قمة عربية طارئة تعالج الشأن اللبناني، وطالبت الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية انسحاب القوات السورية من لبنان، فيها طالبت السعودية بوقف إطلاق النار[٧١]، أما الموقف المصري جاء على لسان الرئيس المصري، عندما قال: "**أن يتعاون أخواتنا في سورية مع اللجنة الثلاثية لكي نتفادى المشاكل ولا نصل إلى طريق مسدود...**"[٧٢].

أما على صعيد المواقف الدولية، ففي ١٦/آب/١٩٨٩، اجتمع مجلس الأمن الدولي وأصدر نداءاً إلى جميع الفرقاء المتنازعين في لبنان، جاء فيه: "**يجب وقف إطلاق النار ورفع الحصارات ودعم مهمة اللجنة الدولية**"، ولقد حظي هذا النداء بتأييد معظم الدول، على رغم عدم ذكره سورية بشكل صريح بصفتها المعرقل لجهود اللجنة العربية[٧٣].

أما موقف فرنسا والتي تحركت بسرعة وكانت صاحبة النشاط الأهم دولياً، وأرسلت عدد من قطع أسطولها إلى السواحل اللبنانية، ففي ١٥/آب/١٩٨٩ أرسلت الفرقاطة (دوكين)، وفي ١٨/آب/١٩٨٩ أرسلت حاملة الطائرات (فوش) بمهمة نقل الرعايا الفرنسيين المقيمين في لبنان، وإجلاء بعض سكان العاصمة اللبنانية[٧٤]، وأعلن الرئيس الفرنسي فرانسو ميتران بأن استقلال لبنان مهدد، وينبغي حمايتهِ، ولكن مهمة الأسطول ليست عسكرية بل إنسانية[٧٥].

وأما موقف الاتحاد السوفيتي، والذي أكد عليه سفيرها في دمشق من أن الاتحاد السوفيتي ينوي تخفيض مساعداته العسكرية إلى سوريا[٧٦]، في حين كان موقف بريطانيا عبر سفيرها في لبنان ألان جون رامسي Alln John Ramsi، الذي قال: "**أن سورية لم تحترم بعد نداء مجلس الأمن الدولي بوقف إطلاق النار في لبنان**"[٧٧].

أما موقف الولايات المتحدة الأميركية والذي جاء بشكل مختلف تماماً، إذ عبرت عن انزعاجها لقيام اللجنة الثلاثية على تحميل سوريا مسؤولية فشل أعمالها عبر إصدارها التقرير بشكل علني(٧٨)، وأبلغت اللجنة ضرورة معاودة استرضاء سوريا، والعودة إلى التفاوض معها من جديد، وحل المشكلة في لبنان بأي وسيلة(٧٩)، كما طالبت فرنسا تخفيض دعمها للعماد ميشال عون وعدم إيصال المشكلة إلى مجلس الأمن، وهذا ما صرح به وزير خارجيتها جيمس بيكر Jims Bayker في واشنطن بتاريخ ٣١/آب/١٩٨٩بعد لقاءه بوزير الخارجية السعودية سعود الفيصل، قائلاً: "**أخبرنا الحكومة الفرنسية وأمين عام الأمم المتحدة أنهما يعطيان اللبنانيين تشجيعاً مفرطاً، كما طالبنا من الفرنسيين إعادة الأسطول الفرنسي إلى طولون بأسرع وقت ممكن...**"(٨٠)، بالفعل أنسحب الأسطول الفرنسي من البحر المتوسط، كما أبلغت الولايات المتحدة اللجنة الثلاثية وسوريا، أن تجاوب الأخيرة مع مساعي التهدئة سيجعل واشنطن تغض النظر عن بقاء الجيش السوري في لبنان(٨١).

بعد هذه التطورات ونتيجة للضغط الدولي عاودت اللجنة الثلاثية عملها، وبدأت أولى خطوات التفاهم بين اللجنة الثلاثية وسوريا، بعد اللقاء الذي عقد في ١/أيلول/١٩٨٩ بين الشاذلي بن جديد والرئيس السوري حافظ الأسد، الذي قرب وجهات النظر بين اللجنة الثلاثية وسوريا(٨٢).

وبهذا عملت اللجنة الثلاثية على أجراء تعديلات على مشروع الوثيقة المقترحة لإنهاء الاقتتال في لبنان، فاستبدلت النص القديم "**تقوم القوات السورية في مدة أقصاها ستة أشهر، بالتجمع والتمركز في منطقة البقاع**"(٨٣)، وبنص جديد يؤكد على قيام القوات السورية بمساعدة القوات الشرعية اللبنانية في مدة زمنية سنتين لإعادة انتشارها في البقاع، لكن بعد انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة اتحاد وطني وإجراء إصلاحات سياسية(٨٤).

في ١٣/أيلول/١٩٨٩ عقدت اللجنة الثلاثية العربية اجتماعاً لها في جدة، حضره إضافة إلى الوزراء الثلاثة موفد اللجنة الأخضر الإبراهيمي، وأعلنت اللجنة في ١٦/أيلول/١٩٨٩ أنها أنهت اجتماعها، وأصدرت بياناً عرف بـ(بيان جدة) أو (بيان النقاط السبع)(٨٥)، وتضمن النقاط الآتية(٨٦):

١-وقف إطلاق النار في كل أنحاء لبنان.

٢-تأليف لجنة أمنية لبنانية برئاسة الأخضر الإبراهيمي للإشراف على وقف إطلاق النار ومراقبة السفن.

٣-فك الحصار البحري وفتح مطار بيروت الدولي.

٤-التوقف الفوري عن استخدام السلام، وكذلك وقف الحملات الإعلامية.

٥-دعوة جميع الدول لوقف أي إمداد بالسلاح لأي كان في لبنان.

٦-دعوة أعضاء مجلس النواب اللبناني للاجتماع في ٣/أيلول/١٩٨٩ لإعداد ومناقشة وثيقة الوفاق الوطني، وسيحدد مكان الاجتماع بعد المشاورات التي سيجريها الأخضر الإبراهيمي في هذا الشأن.

٧-إيفاد الأخضر الإبراهيمي إلى لبنان لوضع هذا القرار أو البيان موضع التنفيذ.

وبهذا يمكن أن نلحظ الفرق الشاسع في بيان اللجنة الثلاثية عندما علقت أعمالها في ٣١/تموز/١٩٨٩، والذي أدانت فيه سورية وحملتها مسؤولية فشلها في حل الأزمة، وعن ما جرى في أيلول ١٩٨٩ فقد سلمت اللجنة بالدور السوري وعبرت عن شكرها للقوات السورية لتقديمها المساعدة للشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة على كامل أراضيها، كما وضعت في البيان الأخير صيغ تسويات تأخذ بنظر الاعتبار المطالب السورية حول جميع المسائل التي كانت موضع خلاف سابقاً.

كان لاستئناف اللجنة العربية الثلاثية أعمالها لاقى ارتياحاً وترحيباً عربياً ودولياً كبير جداً، لاسيما من الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أكد روبرت غايتس Robert Gattz، نائب مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي، والموقف الحكومة الأمريكية، قائلاً: "**إن الإدارة الأمريكية ترى في مشروع اللجنة العربية فرصة مهمة جداً وعلى اللبنانيين الاستفادة منها... وأن مشروع اللجنة هو فرصة ثمينة للانتقال من ساحة الحرب إلى الحوار السياسي...**"، وأضاف قائلاً: "**أن الولايات المتحدة تتمنى على العماد عون أن يسمح للنواب لأن يلتقوا في أواخر هذا الشهر، حيث أنهم يناقشون المواضيع التي تثير قلقهم**"(٨٧).

وفي بيان مشترك، على أثر المحادثات الأمريكية السوفيتية، أكد وزيري خارجية البلدين "**دعوتهما الملحة لاتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لإنهاء معاناة الشعب اللبناني**" ودعا "**كل الأطراف المعنية بالمشكلة اللبنانية إلى التجاوب مع الجهود والقيام بأقصى ما يمكنهم لمساندة عمل اللجنة الثلاثية**"، وكذلك طالب الاتحاد السوفيتي جميع الأطراف السياسية في لبنان "**إلى ضبط النفس للسماح بنجاح الحوار اللبناني- اللبناني**"، وحذر من أن "**أي عمل طائش، وكذلك أي تحريض يمكن أن يضع النار في الرماد مجدداً**"(٨٨).

أما فرنسا من جانبها وعلى لسان وزير خارجيتها رولان دوماسRoland Dumas، الذي اكد قائلاً: "**أتمنى بحرارة النجاح لجهود اللجنة، وأن الحكومة الفرنسية لن تدخر أي جهد لدعمها**"(٨٩)، وجاء الترحيب من جميع الدول العربية لأنها تحررت من عقدة ذنب تجاه شعب وبلد مهددين بالتدمير والفناء(٩٠).

أما الحكومة العسكرية المتمثلة بالعماد ميشال عون، فقد عارض قرارات اللجنة الثلاثية، وطالبها بالعودة إلى قراراتها السابقة، والتي منها تجميع القوات السورية في البقاع كي يتم انسحابها من لبنان، كما رفض الدعوة اجتماع النواب اللبنانيين في مكان محايد خشية أن يشرع النواب للوجود السوري في لبنان[٩١]، ولكن بفعل الضغط الدبلوماسي من قبل فرنسا والعراق، إذ تلقى العماد ميشال عون اتصالاً من وزير خارجية فرنسا رولان دوماس وطلب منه الموافقة على خطة اللجنة الثلاثية العربية، كما تلقى اتصال آخر من وزير خارجية العراق طارق عزيز الذي طالب منه الموافقة على خطة اللجنة على أن يتولى العراق دعم مواقفه في اجتماعات المملكة[٩٢].

لذلك أعلن العماد ميشال عون في ٢٢/أيلول/١٩٨٩ موافقته على النقاط السبع الواردة في بيان اللجنة الثلاثية، وأكد قائلاً: "**لإعطاء فرصة لتحقيق السلام إذا صدقت النيات**"[٩٣]، وأبلغ ذلك إلى ممثلها الأخضر الإبراهيمي بدعم جهود اللجنة الثلاثية[٩٤].

وبهذا نلحظ أن عمل اللجنة الثلاثية العربية حظي بدعم كبير عربي ودولي، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وسوف يساهم هذا الدعم بتذليل الصعوبات التي ستواجهها اللجنة في مفاوضاتها السياسية، التي تهدف إلى إصدار وثيقة الوفاق الوطني، والتي سيجري مناقشتها في مدينة الطائف، من أجل إنهاء معاناة الشعب اللبناني، وإنهاء حرب أهلية دامت خمسة عشر عاماً قتلت الكثير ودمرت البنية التحتية للبلاد .

المبحث الثالث

عرض وتحليل مضامين وثيقة الوفاق الوطني اللبناني

بدأت الخطوات تتسارع في اتجاه الحل السياسي وطي صفحة الملف الأمني، بعدما نجحت اللجنة الأمنية التي شكلت بموجب بيان جدة في ١٦/أيلول/١٩٨٩، إذ أصدرت قرارات عدة منها وقف إطلاق النار وفك الحصار البحري فوراً وفتح مطار بيروت الدولي، وفتح جميع المعابر في بيروت[٩٥].

وبعدها بدأت مرحلة جديدة من المفاوضات السياسية، استهدفت مناقشة وثيقة الوفاق الوطني، وتحقيق الإصلاحات السياسية، إذ أعلن الأخضر الإبراهيمي، أنه تم الاتفاق مع رئيس مجلس النواب حسين الحسيني على توجيه الدعوة إلى النواب للاجتماع في مدينة الطائف، وبالفعل قام الحسيني بدعوة النواب للاجتماع في السعودية تلبية لدعوة اللجنة العربية الثلاثية[٩٦].

ومن الجدير بالإشارة أن اختيار مدينة الطائف مكاناً لاجتماع النواب اللبنانيين له مبررات متعددة منها رغبة اللجنة العربية العليا إبعاد النواب عن الأجواء اللبنانية[٩٧]، كون لبنان يفتقر

إلى مكان أو مقر يمكن عقد جلسة فيه من دون تأثير سياسي أو عسكري من جميع الأطراف بفعل السيطرة الأمنية لهذا الفريق أو ذلك في هذه المنطقة أو تلك، فضلاً عن اختيار الطائف جاء بطلب من المملكة العربية السعودي رغبة منها في رعاية مشروع حل الأزمة اللبنانية، فضلاً عن القبول الذي تتمتع به السعودية عند أغلب الأطراف السياسية اللبنانية[٩٨].

في هذه الأثناء التقى العماد ميشال عون نواب المنطقة الشرقية، واجتمع بهم في بعبدا قبل مغادرتهم الطائف في ٢٧ أيلول١٩٨٩، حضر الاجتماع (٢٤) نائباً من أصل (٣٠) نائباً يمثلون المنطقة الشرقية، وتدارس معهم كيفية مناقشة مشروع وثيقة الوفاق الوطني[٩٩]، وحذرهم من الوقوع في أية مطبات يواجهونها، وطالبهم بربط الإصلاحات السياسية بالمطالبة بوضع جدول زمني واضح لانسحاب القوات السورية من لبنان[١٠٠]، مع التشديد على تأمين ضمانات عربية تلزم سوريا بتحقيق تعهداتها[١٠١]، واشترط عليهم بالبقاء على اتصال معه، وأن لا يقبلوا أي مشروع قبل التشاور معه وأخذ موافقته[١٠٢].

بعد ذلك تم تأمين الترتيبات اللازمة لانتقال النواب إذ وصل إلى الطائف في ٢٩/أيلول/١٩٨٩، اثنان وستون نائباً[١٠٣]، من أصل ثلاثة وسبعون، وتغيب أحد عشر نائباً، وثلاثة منهم عدوا مقاطعين ورافضين[١٠٤]، هم (ريمون إده، والبير مخيبر وأميل صقر)[١٠٥]، وتم افتتاح المؤتمر في ٣٠/أيلول/١٩٨٩ برئاسة حسين الحسيني، وتم تسليم النواب نسخة من وثيقة الوفاق الوطني المطروحة للنقاش باسم اللجنة العربية الثلاثية، تركزت مناقشات المؤتمر منذ اليوم الأول حول مسائل عدة أهما تغيير النظام السياسي وإلغاء الطائفية السياسية واستعادة السيادة الوطنية، أي موضوع إعادة انتشار القوات السورية والإصلاحات السياسية، وجرى تأكيد نيابي بأن الحوار سوف يستمر حتى الوصول إلى اتفاق نهائي حول النقاط المختلف عليها[١٠٦].

بالفعل باشر النواب اللبنانيين في ١/تشرين الثاني/١٩٨٩ بدراسة مشروع وثيقة الوفاق الوطني، وقد انقسم النواب في الطائف إلى عدة محاور سياسية، لكن النقاشات عليها كانت تحسم في النهاية عند وصولها إلى رئيس المجلس حسين الحسيني الذي أدى دوراً كبيراً في التوصل إلى صيغ مقبولة بين الآراء[١٠٧].

توزع النواب اللبنانيين في الطائف على مجموعات متعددة، وكل مجموعة شددت على القضايا والمواد التي تعينها مباشرة، وكانت مجموعة المنطقة الشرقية (المسيحية)، والتي تمثلت بالنواب جورج سعادة وبطرس حرب وبيار دكاش، ودافعت هذه المجموعة عن صلاحيات رئيس الجمهورية، أما مجموعة نواب المنطقة الغربية (النواب السنة)، أكدت مداخلاتهم على تعزيز صلاحيات رئيس مجلس الوزراء، والتي تمثلت بالرئيس صائب ونزية البزري وجميل كبي،

وركزت مجموعة النواب الشيعة على صلاحيات رئيس مجلس النواب، وتمثلت بالرئيس حسين الحسيني وعادل عسيران وعلي خليل، أما جبهة الأحزاب الوطنية، والتي تولى رفع مطالبها والدفاع عنها زاهر الخطيب وتوفيق عساف والتي طالبت بإلغاء الطائفية السياسية، أما من تبقى من النواب فقد كان همهم الوصول إلى صيغة تعديلات دستورية معتدلة ومقبولة تؤمن المساواة بين جميع الأطراف السياسية وتعمل على إنهاء الأزمة السياسية والأعمال الحربية في البلاد[١٠٨].

وفي هذه الأثناء كثف النواب لقاءاتهم واجتماعاتهم للبحث في صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب[١٠٩]، ولقد قام الرئيس حسين الحسيني بتشكيل لجنة الصياغة المؤلفة من (سبعة عشر) نائباً لبنانياً، أنهت اللجنة في ٩/تشرين الأول/١٩٨٩ مناقشة وصياغة صلاحيات رئيس الجمهورية[١١٠]، فلم يعد رئيس السلطة التنفيذية بل رئيس الدولة ورمز للوحدة[١١١]، أي "**القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء**"[١١٢]، ويجوز أن يرأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء عند الضرورة، وعندما يرغب بذلك، وبهذا فلن يترأس بعد دورياً جلسات مجلس الوزراء، ولا يحق له التصويت ولا يمتلك تجاه قرارات الحكومة لاحق الفيتو لتأجيلها، ولا يستطيع بعد إلا تعيين رئيس الحكومة على أساس الاستشارات الإلزامية مع البرلمان، ولا يحق له لا عزله ولا إقالته[١١٣]، لكن يحق له إصدار عفو خاص دون الرجوع إلى مجلس الوزراء[١١٤].

في المقابل تعاظم دور رئيس الحكومة، فهو الذي يرأس جلسات الحكومة والمسؤول عن تنفيذ السياسة العامة لمجلس الوزراء، ويوقع كل المراسيم باستثناء مرسوم تعيينه[١١٥]، وبالنسبة لموضوع استقالة الحكومة، فقد تم الاتفاق على اعتبار الحكومة مستقيلة إذا استقال ثلث الأعضاء زائد واحد، ويتم اتخاذ القرارات بموافقة ثلثي أعضاء الحكومة[١١٦].

كما عزز دور رئيس مجلس النواب، وتم الاتفاق على تمديد ولاية رئيس المجلس أربع سنوات بدلاً من سنتين، كما اقترحت الوثيقة العربية، أي طيلة دورة كاملة لمجلس الوزراء، ووضعت شروط تعجيزية لسحب الثقة منه بعد سنتين من انتخابه[١١٧].

وتم توزيع الوظائف العليا في الدولة حسب الطوائف، فمنحت رئاسة الجمهورية للموارنة، ورئاسة الحكومة للسنة، ورئاسة مجلس النواب للشيعة، أي كما كان الأمر سابقاً[١١٨].

وتم التوصل إلى اتفاق بخصوص عدد المقاعد النيابية، ونظراً لصعوبة أجراء انتخابات جديدة في البلاد لأسباب أمنية، فجرى القبول بمبدأ التعيين، وتم الاتفاق على زيادة عدد مقاعد مجلس

النواب اللبناني من (٩٩) مقعداً إلى (١٠٨) وتم تخصيص المقاعد التسعة الجديدة لتطبيق مبدأ المساواة العددية بين المسلمين والمسيحيين[١١٩].

لكن أبرز محاور الخلاف بين المسلمين والمسيحيين حول بند السيادة وتحديداً موضوع إعادة الانتشار السوري في البقاع، فطالب نواب المنطقة الشرقية بوضع جدول زمني لإعادة انتشار الجيش السوري، والتي تعد من المسائل الرئيسة التي على أساس حلها يتضح موقفهم من سائر النقاط في الوثيقة، لكن النواب المسلمين، رفضوا انسحاب الجيش السوري، قبل إقرار الإصلاحات الدستورية أو إعادة تنظيم الجيش، وتحرير الجنوب من الاحتلال الإسرائيلي[١٢٠].

في هذه الأثناء شكل نواب المنطقة الشرقية (النواب المسيحيين) لجنة مهمتها صياغة المقترحات، وإدخال تعديلات على الصيغة الواردة في وثيقة اللجنة العربية المطروحة للنقاش لاسيما بند السيادة، وضمت اللجنة النواب وهم: جورج سعادة، وبطرس حرب، نصري المعلوف، خاتشبك بابكيان، عثمان الدنا، بيار دكاش، وجرت اجتماعات بين أعضاء اللجنة مع وزير الخارجية السعودية سعود الفيصل، وأعضاء اللجنة العربية[١٢١]، وأكد سعود الفيصل لأعضاء اللجنة الشرقية، أن تعديل الوثيقة ممنوع إلا باتفاق الطرفين، لأن الصيغة الموجودة تم التوصل إليها بعد اتصالات دولية وعربية واسعة مع سوريا، وأن تعديلها من حيث الجوهر مسألة بالغة الصعوبة[١٢٢]، وأكد الوزير قائلاً: "**نحن ما جانبنا صادقون بما تعهدنا به... وحريصون على عودة الأمن والسيادة والاستقلال إلى لبنان**"[١٢٣].

في هذه الأثناء وصل إلى الطائف المستشار الأول في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في بيروت دايفيد ستيرفيلد David Sattarfield وسلم حسين الحسيني رسالة من الإدارة الأمريكية، كما نقلت الصحافة أنه أبلغ أحد النواب الشرقيين "**أن وثيقة الوفاق الوطني التي قدمتها اللجنة العربية هي أقصى ما يمكن الحصول عليه وفق الواقع على الساحة اللبنانية**"، وحث ستيرفيلد بعض النواب على الموافقة على الوثيقة والتجاوب مع اللجنة العربية[١٢٤].

الا ان نواب المنطقة الشرقية أصروا على موقفهم، مما دفع سعود الفيصل للقيام بزيارة سريعة إلى سورية في ١٨/تشرين الأول/١٩٥٨ للتباحث مع الرئيس حافظ الأسد حول موقف دمشق من الوجود العسكري السوري في لبنان[١٢٥]، واشترط الجانب السوري لتحقيق هذا المطلب تحقق الإصلاحات السياسية والدستورية وقيام حكومة وطنية قادرة على الحفاظ على وحدة لبنان أرضاً وشعباً، ونقل سعود الفيصل عن الرئيس السوري قوله "**لا يمكن أن نسجل على أنفسنا أننا وقفنا عقبة أمام الحل في لبنان**"[١٢٦]، وأشار سعود الفيصل تأكيد الرئيس حافظ الأسد له، أن

القوات السورية لن تبقى إلى الأبد في البلد، إلا أن سورية لا تريد أن تقيد نفسها خطياً بالانسحاب كي لا تبدو خاسراً أمام ميشال عون(١٢٧).

ومن أبرز التعديلات التي تم الاتفاق على إدخالها على مشروع الوثيقة فيما يخص موضوع انسحاب الجيش السوري من لبنان هي الآتية(١٢٨) :

١-تشكيل لجنة مشتركة حكومية وعسكرية لبنانية- سورية تقرر هذه اللجنة انسحاب القوات السورية من منطقة البقاع.

٢-الاتفاق بين الحكومتين اللبنانية- السورية على تحديد نقاط أخرى يتم الانسحاب منها.

٣-تم الاتفاق وفور تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة عبر اللجنة المشتركة وضع جدول زمني لمرحلة الانسحاب وفق ما تقتضيه الضرورات الأمنية.

٤-تم الاتفاق على أن الوثيقة الوفافية جزءاً واحداً ويجب أن يتم التقيد بها بشقيها الأمني والسياسي.

وفي ٢٠ تشرين الأول١٩٨٩ عاد سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي إلى الطائف، والتقى بكل من حسين الحسيني رئيس مجلس النواب ومع أعضاء اللجنة الشرقية، وعرض عليهم التعديلات المقترحة على وثيقة الوفاق الوطني والتي تتعلق بالانسحاب والسيادة، وأبلغهم أن ما حصل عليه من سورية هو الحدود القصوى، وأكد لهم قائلاً: "**لا تطلبوا منها أكثر من ذلك، لأن هذا هو الحد الأقصى النهائي والآتي أحسن**"، وبهذا تمكن من إقناع النواب المسيحيين بالتعديلات التي طرأت على بعض بنود وثيقة الوفاق الوطني(١٢٩).

وبعد مناقشات استمرت ثلاثة وعشرون يوماً، عقدت الجلسة الختامية في ٢٢/تشرين الأول/١٩٨٩، وتلي خلالها نص وثيقة الوفاق الوطني، بعد أجراء التعديلات عليها، ودعا الرئيس حسين الحسيني النواب للتصويت عليها، فوافق عليها (ثمانية وخمسون) من أصل (اثنين وستين) نائباً لبنانياً(١٣٠)، وامتنع النائب حسن الدفاعي عن التصويت، وأبدى توفيق عساف وزاهر الخطيب تحفظهما وتغييب النائب إدوار حنين عن الجلسة(١٣١).

بعد إقرار وثيقة الوفاق الوطني، توجه الأخضر الإبراهيمي إلى بيروت ناقلاً إلى ميشال عون وسليم الحص دعوة الملك فهد بن عبد العزيز لحضور حفل الاختتام الرسمي الذي سيقام في جدة، في٢٤/تشرين الأول/١٩٨٩ (١٣٢)، والذي سوف يتم الإعلان فيه عن موعد الجلسة النيابية في بيروت والتي حددت في ٧/تشرين الثاني/١٩٨٩ من أجل انتخاب رئيس الجمهورية والمصادقة على الوثيقة(١٣٣)، كما أبلغ الأخضر الإبراهيمي العماد ميشال عون أنه بإمكانه أن يكون وزيراً في حكومة وفاق وطني، أو نائباً أو رئيس حزب سياسي، لكن ميشال عون إعلان

في مؤتمراً صحافياً رفض فيه وثيقة الوفاق الوطني، وأكد قائلاً أنه: "**يشرع الجريمة المتمثلة في الوجود السوري في لبنان**"، متهماً الولايات المتحدة الأمريكية بتدبير المؤامرة ضد سيادة لبنان، فيما علق الأخضر الإبراهيمي قائلاً: "**أن عون لو كان متأكداً من انتخابه رئيساً للجمهورية لوافق على السفر إلى جدة**"[١٣٤].

كان لرفض ميشال عون اتفاق الطائف له ردود فعل عنيفة، إذ عمت التظاهرات الرافضة المنطقة الشرقية، إذ خرج عشرات الآلاف وقاموا بالتظاهر أمام قصر بعبدا تأييداً له[١٣٥]، وتم إحراق بعض منازل النواب المسيحيين في المنطقة الشرقية[١٣٦]، كما أعلن العماد ميشال عون في ٤/تشرين الثاني/١٩٨٩ بحل مجلس النواب، ودعا إلى إجراء انتخابات عامة جديدة تجري خلال شهر كانون الثاني ١٩٩٠، وجاء هذا القرار قبل يوم واحد من الاجتماع الذي كان مقرراً عقده في الخامس من تشرين الثاني لمجلس النواب لإقرار اتفاق الطائف، وانتخاب رئيس مجلس النواب ورئيس الجمهورية اللبنانية[١٣٧].

دعا حسين الحسيني مجلس النواب لانعقاد الجلسة في قاعدة القليعات الجوية التي تبعد سبعة كيلومترات عن الحدود السورية، عقدت الجلسة في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩، أي قبل يومين من الموعد الذي حددته اللجنة العربية، وحضر الجلسة (ثمان وخمسون نائباً)[١٣٨]، وباشر المجلس جلساته التاريخية الثلاث، ففي الجلسة الاولى أعيد انتخاب الرئيس حسين الحسيني رئيساً للمجلس النيابي، بأغلبية (اثنان وخمسون) صوتاً، كما انتخب البير مخيبر نائباً للرئيس، وأنتخب خمسة نواب لهيئة مكتب المجلس[١٣٩]، وفي الجلسة الثانية صادق المجلس على وثيقة الوفاق الوطني بإجماع (سبعة وخمسون) نائباً، ورفض حسن الدفاعي التصويت انسجاماً مع موقفه في الطائف، وفي الجلسة الثلاثة انتخب المجلس النائب رينيه معوض رئيساً للجمهورية ، من بين ثلاثة مرشحين، ونال النائب رينيه معوض (خمس وثلاثون صوتاً) في الدورة الأولى، وانسحب له في الدورة الثانية النائبان جورج سعادة والياس الهراوي، فأعلن انتخاب رينيه معوض بأكثرية (أثنان وخمسون صوتاً)، وامتنع ستة من النواب عن التصويت[١٤٠].

وبهذا تمكنت وثيقة الوفاق الوطني من تثبت الإصلاحات السياسية في لبنان، ألا أن ترسيخ الاستقرار في هذا البلد، وتنفيذ جميع بنود وثيقة الوفاق لاسيما بند بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها يتطلب التزاماً من جميع الأطراف في داخل لبنان وخارجها، وتمكنت الوثيقة إنشاء المؤسسات الدستورية الرئيسة الثلاث ، وعودة لبنان إلى محيطها العربي كدولة مستقلة ذات سيادة.

أما أبرز بنود وثيق الوفاق الوطني اللبناني، فقد ضمت الوثيقة أربعة محاور رئيسة وهي كالآتي [١٤١]:

١-المبادئ العامة والإصلاحات السياسية.

٢-بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية.

٣-تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي.

٤-العلاقات اللبنانية- السورية.

أبرز ما أكد عليه المحور الأول (المبادئ العامة والإصلاحات السياسية) هو: "**أن لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه... ولبنان عربي الانتماء والهوية... جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على حرية الرأي والمعتقد... والشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية....**"[١٤٢].

وهذه المبادئ واضحة تبعد كل شكل من أشكال التبعية، وكل أشكال الحكم غير الديمقراطي وغير العلماني، ومخططات التقسيم.

أما فيما يخص الإصلاحات السياسية، فقد نصت الوثيقة أن مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة على سياسة الحكومة وأعمالها، يتم انتخاب رئيسه ونائبه لمدة ولاية المجلس، على أن يضع المجلس قانون خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين[١٤٣]، على أن يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (١٠٨) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، ويقوم أول مجلس نيابي منتخب باستحداث مجلس الشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الدينية تنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية[١٤٤].

وأما فيما يخص صلاحيات رئيس الجمهورية والتي من أبرزها أنه رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن، والذي يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت، ويرأس المجلس الأعلى للدفاع، ويحق له إصدار القوانين وفق المهلة المحددة في الدستور، ويحيل مشاريع القوانين التي ترفع إليه من مجلس الوزراء على مجلس النواب، ويسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب، ويصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة، وكذلك اصدار المراسيم بقبول استقالة الحكومة والوزراء، كما يتولى المفاوضات في عقد المعاهدات الدولية إلا أنها لا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء[١٤٥].

أما عن صلاحيات رئيس مجلس الوزراء فهي عديدة ومنها أنه رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، والمسؤول عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء، ويرأس مجلس الوزراء، ويجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها، ويطرح

سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب، ويوقع جميع المراسيم، ما عدا مرسوم تسمية رئيساً للحكومة، كما يدعو مجلس الوزراء إلى الانعقاد ويضع جدول أعماله(١٤٦).

ومن خلال ذلك نلحظ أن الإصلاحات السياسية، تهدف إلى تأمين مشاركة حقيقة بين المسلمين والمسيحيين في صنع القرار السياسي، بما يضمن التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في البلاد.

وفي موضوع إلغاء الطائفية السياسية، أكدت الوثيقة أن إلغاءها يعد هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفقاً لخطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب تشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء فضلاً عن ذلك شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية، مهمتها تقديم المقترحات والطرق الكفيلة لإنهاء الطائفية، وتقديمها إلى مجلس النواب والوزراء، ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية المتمثلة بإلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني(١٤٧).

أما المحور الثاني من الوثيقة، والذي نص على بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية، فقد تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية المبنية على أساس الوفاق الوطني، تقوم بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة لبسط سلطة الدولة على كل لبنان من خلال الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية الداخلية والخارجية، وتسلم أسلحتها إلى الدولة خلال ستة أشهر، وتعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال فتح باب التطوع أمام جميع اللبنانيين، وتعزيز القوات المسلحة لمساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن(١٤٨).

فيما أكد المحور الثالث على تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي، فتم الاتفاق على استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً، والعمل على تنفيذ القرار (٤٣٥) وبقية قرارات مجلس الوزراء الخاصة بانسحاب الإسرائيلي من لبنان، وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في المناطق الحدودية مع إسرائيل(١٤٩).

أما على صعيد العلاقات اللبنانية– السورية، فقد أهتم المحور الرابع من وثيقة الوفاق الوطني على تحديد نوعية العلاقات بين الدولتين والتي تقوم على المصالح المشتركة، والذي يتطلب التنسيق بين البلدين من خلال عقد اتفاقيات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين في إطار سيادة كل منهما واستقلاله(١٥٠).

المبحث الرابع

رؤيه تحليلية للمواقف العربية والدولية تجاه وثيقة الوفاق الوطني اللبناني

حظيت وثيقة الوفاق الوطني اللبناني بتأييد عربي ودولي، وأعلنت تلك الدول والمنظمات العالمية والعربية، الالتزام بتطبيق جميع بنودها لمساعدة لبنان بهدف الانتقال من حالة الحرب الداخلية إلى حالة السلم الأهلي، وصدرت تصريحات رسمية تبنت مواقف تلك الدول.

وفيما يتعلق بالموقف العربي، فقد دعمت المملكة العربية السعودية اتفاق الطائف، وعبر الملك فهد بن عبد العزيز، من ان مصادقة المجلس النيابي اللبناني على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رينيه معوض وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، سيكون ضمانة قوية لاستقرار النظام السياسي في لبنان، كما أكد أن اللجنة الثلاثية العربية ستقوم بعد تشكيل حكومة الوفاق الوطني بكل ما تطلبه منها الشرعية اللبنانية، واضاف أن اللجنة العربية لم تتردد في دعم حكومة الوفاق الوطني لتذليل أية عقبات قد تعترض سبيلها، وأضاف قائلاً: "**لسنا متشائمين مما يجري الآن، فقد أثبت اللبنانيون إصرارهم على الوئام...**"[١٥١].

وكذلك رحبت سوريا بمصادقة المجلس النيابي اللبناني على وثيقة الطائف وانتخاب رينيه معوض رئيساً للجمهورية، وقام نائب رئيس الجمهورية عبد الحليم خدام ، بزيارة الرئيس الجديد في مقر إقامته، وأكد له دعم سوريا لجهود تشكيل حكومة وفاق وطني، واستعدادها لسحب قواتها من أية منطقة يختارها، كما أكد له استعداد الحكومة السورية بتقديم كل مساعدة تطلبها الحكومة اللبنانية من أجل بسط سلطتها على كل شبر وفي أي موقع داخل الأراضي اللبنانية[١٥٢].

كما رحبت دول عربية ومنها المغرب والجزائر على مصادقة المجلس النيابي اللبناني على الوثيقة، وقاموا بإرسال رسائل التهنئة والدعم للرئيس رينيه معوض وفور انتخابه رئيساً للبنان[١٥٣]، ورحبت الكويت وأكد وزير خارجيتها الشيخ صباح الأحمد، بأن اتفاق الطائف جاء امتداداً للجهود الخليجية والعربية من أجل وقف نزيف الدم بين الشعب اللبناني[١٥٤]، كما هنأ أمير الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح وولي العهد الشيخ سعد العبد الله في ٦/ تشرين الثاني/١٩٨٩ الرئيس رينيه معوض لانتخابه رئيساً للجمهورية اللبنانية[١٥٥].

أما موقف العراق فقد عبر عن تحفظه، وأكد وزير الخارجية طارق عزيز، قائلاً: "**أن الوضع في لبنان يبقى معقداً طالما هناك احتلال من قبل قوات أجنبية وخاصة سورية**"[١٥٦].

فيما أعلن مجلس التعاون الخليجي في الجلسة العاشرة والتي عقدت في مسقط (سلطنة عمان) في المدة ١٨-٢١ كانون الأول عن تأييده التام للمساعي التي بذلتها اللجنة الثلاثية العربية للتوصل

إلى وثيقة الوفاق الوطني، وتدعم جهودها لتشكيل حكومة وفاق وطني لبناني، كما يدعم المجلس الشرعية اللبنانية بقوة واحترام ما يفرضه الاعتراف بالشرعية في تعامله مع الدولة اللبنانية[١٥٧].

أما على صعيد الدعم الدولي، فقد عبر مجلس الأمن الدولي عن دعمه، للشرعية اللبنانية ولوثيقة الوفاق الوطني، وأعلن المجلس في ٧/تشرين الثاني/١٩٨٩ بياناً مشتركاً وبإجماع أعضائه الخمسة الدائمين[١٥٨]، والذي رحب فيه باتفاق الطائف وانتخاب رئيساً جديداً للجمهورية اللبنانية، ودعا جميع اللبنانيين الوقوف بصمود مع رئيسهم وذلك بهدف توحيد تطلعات الشعب اللبناني من أجل تحقيق السلام والكرامة والانسجام في هذه المرحلة التأريخية[١٥٩]، كما طالب بسط السيادة التامة للحكومة اللبنانية على جميع أراضيها، وأشاد البيان بجهود اللجنة الثلاثية، وأعلن مواصلة دعم الدول الكبرى لها لتحقيق "**وحدة لبنان وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه في كنف السلام والوفاق التام مع جيرانه**"[١٦٠].

كما أصدر المجلس الأوربي في ٩ كانون الأول ١٩٨٩ بياناً لدعم الشرعية اللبنانية[١٦١]، جاء فيه: "**أن المجلس الأوربي قلق من جراء الأحداث الأخيرة في لبنان والتي تسببت يتفاقم الخطر على وحدته، إذ يكرر تأكيده على تشبثه باتفاق الطائف، كما يعبر عن اقتناعه بعدم وجود بديل وذلك في الظروف الحالية للعملية التي رتبها الاتفاق من أجل تحقيق الوفاق الوطني والسلام... كما يدعو المجلس الأطراف المعنية لإعطاء دعمهم لهذه الأهداف ومتابعتها عن طريق الحوار وتفادي اللجوء إلى وسائل العنف... كما عبر المجلس عن دعمه للشرعية اللبنانية المتمثلة برئيس الجمهورية والحكومة التي شكلها من أجل إعادة سيادة لبنان واستقلاله ووحدة وسلامة أراضيه وذلك وفقاً لتطلعات الشعب اللبناني بأسره**"[١٦٢]، وطالب المجلس انسحاب جميع القوات العسكرية الموجودة في لبنان، لكي يسمح للبنانيين أن يكونوا أسياداً في وطنهم[١٦٣].

ورحبت الولايات المتحدة الأمريكية باتفاق الطائف، إذ أعلنت الناطقة باسم وزارة الخارجية موقف بلادها عندما قالت: "**أن أمام لبنان فرصة فريدة للتحرك نحو إنهاء العذاب والعنف الذي استمر سنوات**"، وأكدت أن الإدارة الأمريكية "**ترحب بحرارة بالاتفاق الذي توصل إليه النواب اللبنانيون... وبات للبنان الآن اتفاق يؤمن تحقيق الوحدة الوطنية...**"[١٦٤]، وطالبت المجموعة الدولية لإظهار تأييدها للنواب اللبنانيين، وأكدت قائلة: "**نحن ندعو جميع الأطراف الدولية لدعم قرارات النواب وتشجيع جهودهم للتوصل إلى الوفاق السياسي... لقد انتظر الشعب اللبناني طويلاً لاستعادة النظام في بلاده**"[١٦٥].

أما فرنسا، فأن موقفها ظل مبهماً وغامضاً من إقرار وثيقة الطائف، ولم تفصح عنه بشكل صريح، وأكدت المصادر في الحكومة اللبنانية أن فرنسا لم تعلن صراحة وقوفها مع وثيقة الوفاق الوطني اللبنانية، ولقد اتصفت طبيعة سياسة التحرك الفرنسي في لبنان، بالغموض ورأت أن باريس تؤيد من جهة الشرعية اللبنانية شكلاً، في حين تعكس تصرفاتها ترجمة مخالفة لهذا التأييد مضموناً[١٦٦]، إلا أنها كانت تعترض على البند المتعلق بالسيادة والوجود في لبنان، وأشارت مصادر في الحكومة الفرنسية أنه "**إذا كانت باريس لم تعبر عن ارتياحها بعد اتفاق الطائف، فلأن هذه الوثيقة لا تحل مشكلة انسحاب القوات السورية... أن الطائف أفضل من لا شيء، وإذا كان يتعين الانطلاق من هنا لإعادة بناء البلاد فمرحباً بالطائف**"، وإضافة المصادر تأكيدها على: "**إن كل شيء يجب أن يتم على نحو يجعل دمشق تدرك أنها ما زالت تحت رقابة المجتمع الدولي**"[١٦٧].

وأما موقف الاتحاد السوفيتي فكان داعم لوثيقة الطائف ولجهود اللجنة العربية الثلاثية لمساعدة لبنان في الخروج من أزمته، وأكد سفير الاتحاد السوفيتي في لبنان موقف بلاده، عندما قال: "**أن الاتحاد السوفيتي يعبر عن دعمه لهذا الاتفاق ولمساعي اللجنة العربية الثلاثية لإقامة حكومة وفاق وطني لبناني**"، وأضاف كذلك : "**أن الموقف السوفيتي مع إيجاد الحل السياسي السريع في لبنان ومع إحياء المؤسسات الدستورية لهذا البلد والانتقال إلى السلم والاستقرار**"[١٦٨].

كما دعمت بريطانيا اتفاق الطائف على لسان سفيرها في لبنان، والذي أكد قائلاً: "**حكومة بلادي تدعم اتفاق الطائف ويجب أن يعمل الجميع لتنفيذ هذه الاتفاقية... سنواصل مع الدول الأخرى دعم هذه الاتفاقية ودعم عمل اللجنة الثلاثية العربية حتى حل الأزمة اللبنانية**"[١٦٩].

ومن هذا نستنتج انه رغم التباعد بين الأهداف والاستراتيجيات بين أغلب القوى العربية والدولية حيال الأزمة اللبنانية، ألا أنها تتفق جميعها على وجوب حلها، وتأكيد تلك الدول على دعم وثيقة الوفاق الوطني، رغم تحفظ بعض الدول على بند الانسحاب العسكري السوري من لبنان، ألا أن الوضع الدولي والعربي العام كان مريحاً، ويأمل إلى إعادة السلم والاستقرار البلد الذي أنهكته الحرب الاهلية المدمرة.

الخاتمة:

توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات يمكن بيانها على النحو الاتي :

أولاً ـ لاشك ان التأزم والانقسام السياسي والعسكري الذي شهدته لبنان خلال المدة ١٩٨٨-١٩٨٩ ، سبباً رئيساً دفع الدول الكبرى لاسيما فرنسا والاتحاد السوفيتي للمطالبة من الجامعة

العربية للتدخل لإيجاد حل للاقتتال والصراع الداخلي ، ولوضع تسوية سياسية ترضي جميع الاطراف المتنازعة في البلاد .

ثانياًـ ادى الدور العربي جهداً في عقد اتفاق الطائف من خلال تشكيل اللجنة الثلاثية العربية ، والتي بذلت جهوداً كبيرة من خلال اتصالها بالقوى والاطراف السياسية اللبنانية ، وساهمت جميع الدول العربية بإنجاح المؤتمر والخروج بنتائج إيجابية لوضع حد لمعاناة الشعب اللبناني .

ثالثاً ـ تمكن اتفاق الطائف من نقل لبنان من حالة الصراع الداخلي الى مرحلة السلم الاهلي ، وإيجاد صيغة للعيش المشترك والتسامح بين جميع مكوناته ، والعمل الجاد من اجل بناء الدولة اللبنانية ، فيها ضمان حقوق جميع الطوائف والقوميات.

رابعاً ـ حظي اتفاق الطائف بدعم دولي ،لاسيما من الولايات المتحدة الاميركية ، والتي كان لها الدور الكبير لإنجاح المؤتمر منذ المراحل التحضيرية ، وشكل هذا الدعم الغطاء الشرعي لجميع مراحل المؤتمر وحتى انعقاد جلسة اقرار الوثيقة ، ومتابعة ظروف تطبيقها .

خامساًـ ساهم اتفاق الطائف الى تحويل النظام السياسي من نظام شبة رئاسي الى نظام برلماني ، كما ساهم بتعزيز سلطة البرلمان من خلال صعوبة حل المجلس ، اذ يتطلب ذلك اتفاقا بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ، وهذا ما يعزز صيغ النظام الديمقراطي في البلاد .

سادساًـ وضع اتفاق الطائف قواعد الحكم الجماعي، استنادا الى قاعدة المشاركة والتوزيع العادل للمناصب الحكومية، وتقرر الانتقال من سلطة الفرد الى سلطة المؤسسة ، ومن دولة الرؤساء الى دولة المؤسسات ، تكفل المشاركة للجميع في الحكم وصنع القرار السياسي .

سابعاً ـ على الرغم من مخرجات اتفاق الطائف، الا ان تعامله مع مسألة الطائفية السياسية ، ظلت سلبية بل عززت تقاسم المناصب السياسية بين الطوائف ، اي انه نقل الاقتتال الطائفي من المواجهة العسكرية الي المواجهة السياسة الطائفية ، وهذا ادى الى الصراع على المناصب الحكومية خدمة لأهداف شخصية وحزبية، وكل ذلك كان على حساب المصلحة الوطنية .

هوامش البحث:

(١) عبد الرؤوف سنو، حرب لبنان ١٩٧٥–١٩٩٠ تفكك الدولة وتصدع المجتمع، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم ناشرون، د.م، ٢٠٠٨، ص٧٤٢.

(٢) كريم بقرادوني، لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج، بيروت، ١٩٩١، ص١٠.

(٣) نوار مجيد ناصر الخاقاني حسين فالح جياد، دور الكويت في إنهاء الحرب الأهلية عام١٩٨٩، العراقية للبحوث الإنسانية والاجتماعية والعلمية "مجلة"، العدد 7A، بغداد، لسنة ٢٠٢٢، ص٥٨٥.

(٤) أعضاء اللجنة هم وزراء خارجية الكويت صباح الأحمد الصباح، والجزائر علام بوسايح، والسودان حسن الترابي، وتونس صلاح عبد الله محمد، والأردن مروان قاسم، والإمارات العربية المتحدة حمدان بن زايد، أيلي

سالم، الخيارات الصعبة ١٩٨٢– ١٩٨٨ دبلوماسية البحث في مخرج ، ترجمة مخايل نوري ،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،بيروت ، ١٩٩٧ ، ص٤٣٢.

(٥) نوار مجيد ناصر، حسين فالح جياد، المصدر السابق، ص٥٨٥.

(٦) سياسي وعسكري لبناني، ولد عام ١٩٣٥ في حارة حريك في الضاحية الجنوبية من العاصمة بيروت، ومن عائلة مسيحية مارونية متوسطة الحال، تلقى دراسته الابتدائية في مدرسة الغريد في فرن الشباك، والثانوي في فريد الجميزة، دخل السلك العسكري عندما تطوع بصفة تلميذ ضابط في المدرسة الحربية في الفياضية عام١٩٥٥ وتخرج برتبة ملازم في سلاح المدفعية عام ١٩٥٨، وصل إلى رتبة عقيد ركن في الجيش عام١٩٨٣ وعين رئيساً لأركان القوات المسلحة المكلفة لحفظ الأمن في بيروت عام١٩٨٢، غادر لبنان لاجئاً إلى فرنسا في آب ١٩٩١، وبقي كمعارض سياسي حتى عودته في أيار ٢٠٠٥ بعد غياب دام (١٥) عاماً. للمزيد ينظر: قاسم جباري لطيف المرشدي، ميشال عون ودوره العسكري والسياسي في لبنان١٩٣٥–١٩٩٠، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية "مجلة"، العدد٢٣/٢٠١٩، ص٢٣٣–٢٥١.

(٧) سياسي واقتصادي لبناني، ولد في الضاحية الجنوبية من مدينة بيروت، حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم التجارية عام١٩٥٢، عين محامي عام ١٩٥٤ لشركة التابلاين، حصل على شهادة الماجستير عام١٩٥٧ والدكتوراه عام ١٩٦١، شغل منصب رئيس الوزراء عدة مرات في الأعوام ١٩٧٩، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٨٨، وانتخب نائباً برلمانياً عن بيروت عام ١٩٩٢ و١٩٩٦. للمزيد ينظر: سليم الحص، عصارة العمر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٥–٢٦.

(٨) سياسي لبناني ولد في العام ١٩٣٧ في بلدة شمسطار في البقاع، وفيها تلقى تعليمه الابتدائي، ونال شهادة الدبلوم في الإدارة العامة من جامعة القاهرة عام١٩٥٦، عين رئيساً لبلدية شمسطار من عام ١٩٥٨ وحتى العام ١٩٦٥، وكان النائب الأول لرئيس حركة أمل، انتخب رئيساً للمجلس النيابي من ١٦ تشرين الأول١٩٨٤ وحتى ١٥ تشرين الأول ١٩٩٢. للمزيد ينظر: عدنان محسن ظاهر ورياض غانم، معجم حكام لبنان والرؤساء ١٨٤٢–٢٠١٢، دار بلال، بيروت، ٢٠١٢، ص٢٥٥–٢٥٨.

(٩) عارف العبد، لبنان والطائف تقاطع تأريخي ومسار غير مكتمل ،مركز دراسات الوحدة العربية للنشر ، ط١، بيروت ،٢٠٠١،ص٢٠٠ ؛ نوار مجيد ناصر، حسين فالح جياد، المصدر السابق، ص٥٨٥ .

(١٠) تيودور هانف، تعايش في زمن الحرب من انهيار الدولة الى انبعاث الامة ،ترجمة موريس صليبا ، مركز دراسات العربي– الاوربي ،١٩٩٣، ص٦٩٩.

(١١) تيودور هانف ، المصدر السابق، ص٧٠٠.

(١٢) المصدر نفسه، ص٧٠١.

(١٣) عارف العبد، المصدر السابق، ص٢٠١.

(١٤) تيودور هانف، المصدر السابق، ص٧٠١.

(١٥) عارف العبد، المصدر السابق، ص٢٠٢–٢٠٣.

(١٦) تيودور هانف، المصدر السابق، ص٧٠١.

(١٧) فـؤاد عـون، لبنـان فـي ظـل الحكـومتين، أيلـول ١٩٨٨، تشـرين الأول ١٩٩٠، ط٢، بيـروت، ٢٠١٠، ص٣٣٥.

(١٨) المصدر نفسه، ص٣٣٦-٣٣٧.

(١٩) نوار مجيد ناصر، حسين فالح جياد، المصدر السابق، ص٥٨٦.

(٢٠) تيودور هانف، المصدر السابق، ص٧٠٢.

(٢١) فؤاد عون، المصدر السابق، ص٣٣٧- ٣٣٨.

(٢٢) المصدر نفسه، ص٣٤٩.

(٢٣) فؤاد عون، المصدر السابق ، ص٣٥٠.

(٢٤) تيودور هانف، المصدر السابق، ص٧٠٣.

(٢٥) فؤاد عون، المصدر السابق، ص٣٥٤-٣٥٥.

(٢٦) المصدر نفسه، ص٣٥٦.

(٢٧) المصدر نفسه، ص٣٥١-٣٥٢.

(٢٨) فؤاد عون ، المصدر السابق، ص٣٥٢.

(٢٩) تيودور هانف، المصدر السابق، ص٧٠٤.

(٣٠) فؤاد عون، المصدر السابق، ص٣٥٣.

(٣١) تيودور هانف، المصدر السابق، ص٧٠٤.

(٣٢) فؤاد عون، المصدر السابق، ص٣٥٤.

(٣٣) تيودور هانف، المصدر السابق، ص٧٠٤.

(٣٤) فؤاد عون، المصدر السابق، ص٣٥٤.

(٣٥) فؤاد عون ، المصدر السابق ، ص٣٥٦.

(٣٦) عارف العابد، المصدر السابق، ص٢٠٣.

(٣٧) فؤاد عون، المصدر السابق، ص٣٥٧.

(٣٨) تيودور هانف، المصدر السابق، ص٧٠٥.

(٣٩) سعيد سلمان، لبنان والطائف، آثاره ردود االفعل حوله نتائجه إمكانيات تطبيقه، وكالة المطبوعات اللبنانية، ط١، بيروت، ١٩٩٠، ص٧.

(٤٠) سمير خلف، المصدر السابق، ص٢٦٦.

(٤١) فؤاد عون، المصدر السابق، ص٣٥٩-٣٦٠.

(٤٢) عامرة عبد الحسين مطلك، عباس محمد جميل الأغا، العلاقات السياسية السورية اللبنانية١٩٨٩-١٩٩٦، مركز بابل للدراسات الإنسانية "مجلة"، المجد ١٣، العدد١، لسنة٢٠٢٣، ص٤٥٠.

(٤٣) تيودور هانف، المصدر السابق، ص٧٠٧؛ كريم بقرادوني، المصدر السابق، ص٢٠٢.

(٤٤) سركيس نعوم، ميشال عون ،حلم أم وهم ، بيروت ،١٩٩٢، ص٨٧.

(٤٥) سعيد سلمان، المصدر السابق، ص٩-١٠.

(٤٦) (١٩٢٩-١٩٩٩): ولد في الرباط ومن الأسرة العلوية، وعاهل المغرب السابع عشر، حاصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق من معهد الرباط التابع لجامعة بوردو، تولى العديد من المناصب العسكرية والسياسية قبل أن يصبح ملكاً، وبعد وفاة والده محمد الخامس نصب ملكاً على المغرب في ٢٦ شباط ١٩٦١. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص٥٣٣-٥٥٤.

(٤٧) (١٩٢٩-٢٠١٢): سياسي وعسكري جزائري، ولد في مدينة عنابة شرق الجزائر، في عام١٩٥٥ انضم إلى جبهة التحرير الوطنية، وفي العام ١٩٦٠ عين حاكماً عسكرياً لولاية قسطنطينية، وفي العام ١٩٦٤ عين حاكماً عسكرياً لمنطقة مهران، تم ترقيته إلى رتبة عقيد في العام ١٩٦٩ وعين وزيراً للدفاع في نفس السنة، انتخب عام ١٩٧٩ رئيساً للجمهورية الجزائرية واستمر في الحكم حتى العام ١٩٩٢. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج٣، ص٤٢٦.

(٤٨) الوزراء الثلاث هم (سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، عبد اللطيف الفيلالي وزير خارجية المغرب، أحمد غزالي وزير خارجية الجزائر. سعيد سلمان، المصدر السابق، ص٦١.

(٤٩) سركيس نعوم، المصدر السابق، ص٨٧.

(٥٠) تيودور هانف، المصدر السابق، ص٧٠٧.

(٥١) سعيد سلمان، المصدر السابق، ص١٠.

(٥٢) فؤاد عون، المصدر السابق، ص٣٦٦.

(٥٣) المصدر نفسه، ص٣٦٧.

(٥٤) كريم بقرادوني، المصدر السابق، ص٢٠٣.

(٥٥) تيودور هانف، المصدر السابق، ص٧٠٧.

(٥٦) المصدر نفسه، ص٧٠٨.

(٥٧) فؤاد عون، المصدر السابق، ص٣٦٩.

(٥٨) المصدر نفسه، ص٣٧١.

(٥٩) عارف العبد، المصدر السابق، ص٢٠٨.

(٦٠) فؤاد عون، المصدر السابق، ص٣٧١.

(٦١) للمزيد من التفاصيل عن الرسالة ينظر: فؤاد عون، المصدر السابق، ص٣٧٢.

(٦٢) كريم بقرادوني، المصدر السابق، ص٢٠٤.

(٦٣) فؤاد عون، المصدر السابق، ص٣٧٤.

(٦٤) عارف العبد، المصدر السابق، ص٢٠٨.

(٦٥) فؤاد عون، المصدر السابق، ص٣٧٤.

(٦٦) كريم بقرداوي، المصدر السابق، ص٢٠٤.

(٦٧) زينب خالد حسين، موقف صحيفة الأهرام من مؤتمر الطائف١٩٨٩، دراسات في التأريخ والآثار "مجلة"، العدد ٨٢، لشهر آب ٢٠٢٢، ص١٥٩؛ سعيد سلمان، المصدر السابق، ص١٢.

(٦٨) مقتبس في: تيودور هانف، المصدر السابق، ص٧٠٩.

(٦٩) فؤاد عون، المصدر السابق، ص٣٧٥.
(٧٠) عارف العبد، المصدر السابق، ص٢٠٩.
(٧١) تيودور هانف، المصدر السابق، ص٧٠٩.
(٧٢) فؤاد عارف، المصدر السابق، ص٣٧٦.
(٧٣) المصدر نفسه، ص٣٧٦-٣٧٧.
(٧٤) المصدر نفسه، ص٣٧٧.
(٧٥) تيودور هانف، المصدر السابق، ص٧٠٩.
(٧٦) المصدر نفسه، ص٧١٠.
(٧٧) فؤاد عارف، المصدر السابق، ص٣٧٧.
(٧٨) عارف العبد، المصدر السابق، ص٢٠٩.
(٧٩) زينب خالد حسين، المصدر السابق، ص١٥٩.
(٨٠) مقتبس في: فؤاد عون، المصدر السابق، ص٣٨٣.
(٨١) البير منصور، الانقلاب على الطائف ، دار الجديد ، بيروت ،١٩٩٣، ص٢٧٩.
(٨٢) زينب خالد حسين، المصدر السابق، ص١٥٩.
(٨٣) المصدر نفسه، ص١٦٠.
(٨٤) تيودور هانف، المصدر السابق، ص٧١٠-٧١١.
(٨٥) فؤاد عون، المصدر السابق، ص٣٨٦.
(٨٦) علي عبد فتوني، تاريخ لبنان الطائفي، دار الفارابي للنشر، ط١، لبنان، ٢٠١٣، ص١٨٣-١٨٤؛ سعيد سلمان، المصدر السابق، ص٢٠-٢١.
(٨٧) مقتبس في: عبد الله بو حبيب، الضوء الاصفر السياسة الاميركية تجاه لبنان ، ط٤ ، شركات المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ،١٩٩٩ ، ص٢٣١.
(٨٨) مقتبس في: فؤاد عون، المصدر السابق، ص٤٦٥-٤٦٦.
(٨٩) علي عبد فتوني، المصدر السابق، ص١٨٦.
(٩٠) فؤاد عون، المصدر السابق، ص٣٨٩.
(٩١) تيودور هانف، المصدر السابق، ص٧١٢.
(٩٢) عارف العبد، المصدر السابق، ص٢١٦.
(٩٣) مقتبس في: سعيد سلمان، المصدر السابق، ص١٩.
(٩٤) فؤاد عون، المصدر السابق، ص٣٨٩.
(٩٥) علي عبد فتوني، المصدر السابق، ص١٦١.
(٩٦) سعيد سلمان، المصدر السابق، ص٢٣.
(٩٧) زينب خالد حسين، المصدر السابق، ص١٦٠.

(٩٨) قاسم جباري لطيف زاحم المرشدي، رينية معوض ودوره السياسي في لبنان ١٩٢٥-١٩٩، كلية التربية للعلوم الإنسانية "مجلة"، جامعة ذي قار، المجلد ١٢، العدد٢، لسنة ٢٠٢٢، ص٨٥٨.

(٩٩) فؤاد عون، المصدر السابق، ص٤٦٤.

(١٠٠) سعيد سلمان، المصدر السابق، ص٢٤.

(١٠١) فؤاد عون، المصدر السابق، ص٤٦٥.

(١٠٢) قاسم جباري لطيف، وبنية معوض ودوره السياسي في لبنان، المصدر السابق، ص٨٥٨.

(١٠٣) لمعرفة أسماء النواب الحاضرين في المؤتمر يمكن مراجعة: سعيد سليمان، المصدر السابق، ص٢٦-٢٧.

(١٠٤) تيودور هانف، المصدر السابق، ص٧١٠.

(١٠٥) سعيد سلمان، المصدر السابق، ص٢٧.

(١٠٦) المصدر نفسه، ص٣٦.

(١٠٧) زينب خالد حسين، المصدر السابق، ص١٦٢.

(١٠٨) البير منصور، المصدر السابق، ص٢٠-٢١؛ عارف العبد، المصدر السابق، ص٢١٩.

(١٠٩) سعيد سلمان، المصدر السابق، ص٣٦.

(١١٠) البير منصور، المصدر السابق، ص٤٥.

(١١١) تيودور هانف، المصدر السابق، ص٧١٦.

(١١٢) مقتبس في: عارف العبد، المصدر السابق، ص٢٢٠.

(١١٣) تيودور هانف، المصدر السابق، ص٧١٦.

(١١٤) زينب خالد حسين، المصدر السابق، ص١٦٥.

(١١٥) تيودور هانف، المصدر السابق، ص٧١٦.

(١١٦) عارف العبد، المصدر السابق، ص٢٢٠.

(١١٧) جورج بكاسيني، أسرار الطائف من عهد أمين الجميل الى سقوط الجنرال مع وثائق ومحاضر ،بيروت ،١٩٩٣، ص١٠٥؛ البير منصور، المصدر السابق، ص٤٦.

(١١٨) تيودور هانف، المصدر السابق، ص٧١٦-٧١٧.

(١١٩) المصدر نفسه، ص٧١٧؛ زينب خالد حسين، المصدر السابق، ص١٦٥.

(١٢٠) تيودور هانف، المصدر السابق، ص٧١٣.

(١٢١) عارف العبد، المصدر السابق، ص٢٢١-٢٢٢.

(١٢٢) المصدر نفسه، ص٢٢٢.

(١٢٣) مقتبس في: سعيد سلمان، المصدر السابق، ص٤٨.

(١٢٤) فؤاد عون، المصدر السابق، ص٤٦٩.

(١٢٥) سعيد سلمان، المصدر السابق، ص٤٨.

(١٢٦) المصدر نفسه، ص٤٩.

(١٢٧) جورج بكاسيني، المصدر السابق، ص٨٧.

(١٢٨) سعيد سلمان، المصدر السابق، ص٤٩-٥٠.

(١٢٩) عارف العبد، المصدر السابق، ص٢٢٣.

(١٣٠) علي عبد فتوني، المصدر السابق، ص١٦٦.

(١٣١) سعيد سلمان، المصدر السابق، ص٥٠.

(١٣٢) زينب خالد حسين، المصدر السابق، ص١٦٨.

(١٣٣) عبد الله بو حبيب، المصدر السابق، ص٤٧٥.

(١٣٤) عارف العبد، المصدر السابق، ص٢٣٤.

(١٣٥) تيودور هانف، المصدر السابق، ص٤٢١.

(١٣٦) عارف العبد، المصدر السابق، ص٢٣٥.

(١٣٧) زينب خالد حسين، المصدر السابق، ص١٧٠.

(١٣٨) تيودور هانف، المصدر السابق، ص٧٢٣.

(١٣٩) النواب هم: (صالح الخير، طارق حبشي، صبحي ياغي، ملكون ابلغتيان، رائف سمارة). سعد سلمان، المصدر السابق، ص٨٩.

(١٤٠) المصدر نفسه، ص٨٦-٨٧؛ تيودور هانف، المصدر السابق، ص٧٢٣-٧٢٤.

(١٤١) علي عبد فتوني، تاريخ لبنان الطائفي، دار الفارابي للنشر، ط١، لبنان، ٢٠١٣، ص١٨٣-١٨٤؛ سعيد سلمان، المصدر السابق، ص٢٠-٢١.

(١٤٢) عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص٧٦٣.

(١٤٣) سعيد سلمان، المصدر السابق، ص٢٣٥.

(١٤٤) علي عبد فتوني، المصدر السابق، ص١٩٦-١٩٧.

(١٤٥) عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص٧٦٣.

(١٤٦) سعيد سلمان، المصدر السابق، ص٢٣٧-٢٣٨.

(١٤٧) سعيد سلمان، المصدر السابق، ص٢٣٩.

(١٤٨) صباح مهدي رميض ، المصدر السابق ، ص ٦٤؛ علي عبد فتوني، المصدر السابق، ص٢٠٥.

(١٤٩) عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص٧٧٤.

(١٥٠) سعيد سلمان، المصدر السابق، ص٢٤٣-٢٤٤.

(١٥١) نقولا ناصيف، الرئاسة اللبنانية في مهب الدول، بيروت، ٢٠٠٧، ص٣٣؛ سعيد سلمان، المصدر السابق، ص٧٢.

(١٥٢) غسان شربل، لبنان دفاتر الرؤساء، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠١٤، ص٤٥١-٤٥٢.

(١٥٣) قاسم جباري لطيف، رينية معوض ودوه السياسي في لبنان، المصدر السابق، ص٨٦٤.

(١٥٤) باسم علوان حسين، طيبة خلف عبد الله، موقف الكويت من الأحداث اللبنانية (١٩٨٢-١٩٨٩) في أطار مجلس التعاون الخليجي، آداب البصرة "مجلة"، العدد٨٧، جامعة البصرة، لسنة٢٠١٩، ص٢١٥.

(١٥٥) نوار مجيد ناصر، حسين فالح جياد، المصدر السابق، ص٥٨٧.
(١٥٦) تيودور هانف، المصدر السابق، ص٧٢٤.
(١٥٧) باسم علوان حسين، طيبة خلف عبد الله، المصدر السابق، ص٢١٥.
(١٥٨) للمزيد ينظر: ملحق رقم (٥) بيان مجلس الأمن، علي عبد فتوني، المصدر السابق، ص١٩٢-١٩٣.
(١٥٩) المصدر نفسه، ص١٦٧.
(١٦٠) سعيد سلمان، المصدر السابق، ص٧٧-٧٨.
(١٦١) للمزيد ينظر: ملحق رقم (٦) بيان المجلس الأوربي، علي عبد فتوني، المصدر السابق، ص١٩٤.
(١٦٢) مقتبس في: المصدر نفسه، ص١٦٧-١٦٨.
(١٦٣) البير منصور، المصدر السابق، ص٥٣-٥٤.
(١٦٤) مقتبس في: فؤاد عون، المصدر السابق، ص٤٨٦.
(١٦٥) المصدر نفسه، ص٤٨٦-٤٨٧.
(١٦٦) أحمد سرحال، أزمة الحكم في لبنان، عوامل وحلول، مطبعة الدليل، صيدا، لبنان، ١٩٩٠، ص٤٨.
(١٦٧) فؤاد عون، المصدر السابق، ص٤٨٧.
(١٦٨) تيودور هانف، المصدر السابق، ص٧٢٤-٧٢٥.
(١٦٩) مقتبس في: فؤاد عون، المصدر السابق، ص٤٨٧.

قائمة المصادر

١.أحمد سرحال، أزمة الحكم في لبنان، عوامل وحلول، مطبعة الدليل، صيدا، لبنان، ١٩٩٠.
٢.أيلي سالم، الخيارات الصعبة ١٩٨٢- ١٩٨٨ دبلوماسية البحث في مخرج ، ترجمة مخايل نوري ،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،بيروت ، ١٩٩٧ .
٣.باسم علوان حسين، طيبة خلف عبد الله، موقف الكويت من الأحداث اللبنانية (١٩٨٢-١٩٨٩) في أطار مجلس التعاون الخليجي، آداب البصرة "مجلة"، العدد٨٧، جامعة البصرة، لسنة٢٠١٩.
٤.البير منصور، الانقلاب على الطائف ، دار الجديد ، بيروت ،١٩٩٣، ص٢٧٩.
٥.تيودور هانف، تعايش في زمن الحرب من انهيار الدولة الى انبعاث الامة ،ترجمة موريس صليبا ، مركز دراسات العربي- الاوربي ،١٩٩٣.
٦.جورج بكاسيني، أسرار الطائف من عهد أمين الجميل الى سقوط الجنرال مع وثائق ومحاضر ،بيروت ،١٩٩٣، ص١٠٥.
٧.زينب خالد حسين، موقف صحيفة الأهرام من مؤتمر الطائف١٩٨٩، دراسات في التأريخ والآثار "مجلة"، العدد ٨٢، لشهر آب ٢٠٢٢.
٨.سركيس نعوم، ميشال عون ،حلم أم وهم ، بيروت ،١٩٩٢.
٩.سعيد سلمان، لبنان والطائف، آثاره ردود الفعل حوله نتائجه إمكانيات تطبيقه، وكالة المطبوعات اللبنانية، ط١، بيروت، ١٩٩٠.
١٠.سليم الحص، عصارة العمر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٤.

١١.صباح مهدي رميض ، تاريخ البلاد العربية المعاصر، ط١، دار عدنان للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠٢١.
١٢.عارف العبد، لبنان والطائف تقاطع تأريخي ومسار غير مكتمل ،مركز دراسات الوحدة العربية للنشر، ط١،بيروت ،٢٠٠١ .
١٣.عامرة عبد الحسين مطلك، عباس محمد جميل الأغا، العلاقات السياسية السورية اللبنانية١٩٨٩-١٩٩٦، مركز بابل للدراسات الإنسانية "مجلة"، المجد ١٣، العدد١، لسنة٢٠٢٣.
١٤.عبد الرؤوف سنو، حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠ تفكك الدولة وتصدع المجتمع، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم ناشرون، د.م، ٢٠٠٨.
١٥.عبدالله بو حبيب ، الضوء الاصفر السياسة الاميركية تجاه لبنان ، ط٤، شركات المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ١٩٩٩.
١٦.عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩.
١٧.عدنان محسن ظاهر ورياض غانم، معجم حكام لبنان والرؤساء ١٨٤٢-٢٠١٢، دار بلال، بيروت، ٢٠١٢.
١٨.علي عبد فتوني، تاريخ لبنان الطائفي، دار الفارابي للنشر، ط١، لبنان، ٢٠١٣..
١٩.غسان شربل، لبنان دفاتر الرؤساء، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠١٤.
٢٠.فؤاد عون، لبنان في ظل الحكومتين، أيلول ١٩٨٨، تشرين الأول ١٩٩٠، ط٢، بيروت، ٢٠١٠.
٢١.قاسم جباري لطيف زاحم المرشدي، ميشال عون ودوره العسكري والسياسي في لبنان١٩٣٥-١٩٩٠، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية "مجلة"، العدد٢٣/٢٠١٩.
٢٢.قاسم جباري لطيف زاحم المرشدي، رينية معوض ودوره السياسي في لبنان ١٩٢٥-١٩٩، كلية التربية للعلوم الإنسانية "مجلة"، جامعة ذي قار، المجلد ١٢، العدد٢، لسنة ٢٠٢٢.
٢٣.كريم بقرادوني، لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج، بيروت، ١٩٩١.
٢٤.نقولا ناصيف، الرئاسة اللبنانية في مهب الدول، بيروت، ٢٠٠٧.
٢٥.نوار مجيد ناصر الخاقاني حسين فالح جياد، دور الكويت في إنهاء الحرب الأهلية عام١٩٨٩، العراقية للبحوث الإنسانية والاجتماعية والعلمية "مجلة"، العدد 7A، بغداد، لسنة ٢٠٢٢.

References

1.Ahmed Sirhal, Governance Crisis in Lebanon: Factors and Solutions, Al-Daleel Press, Sidon,Lebanon,1990.
2.Ailey Salem, Difficult Choices: 1982–1988 Diplomacy, Translation of Makhael Nouri, Publications Company for Distribution and Publishing, Beirut, 1997.
3.Bassim Alwan Hussein, Taiba Khalaf Abdallah, Kuwait's position on Lebanese events (1982–1989) in the framework of the Gulf Cooperation Council, Basra Ethics "Journal", No. 87, Basra University, 2019.
4. Al-Bir Mansour, Coup on Taif, Dar al-Jadeed, Beirut, 1993,
5.Tudor Hanff, Coexistence in Wartime: From the Collapse of the State to the Resurgence of the Nation, translated by Maurice Saliba, Centre for Arab-European Studies, 1993
6.George Bekasini, Secrets of Taif from the reign of Amin Gemeel to the Fall of the General with Documents and a Lecturer, Beirut, 1993,

7.Zainab Khaled Hussein, Al-Ahram Newspaper's Position on Al Taef Conference 1989 , Studies in History and Antiquities "Journal", No. 82, August 2022 .
8.Sarkis Noam, Michel Aoun, Dream or Illusion, Beirut, 1992–
9.Saeed Salman, Lebanon, and Al Taef: the effects of its feedback on its possible application .Lebanese Publications Agency, T1, Beirut, 1990
10.Salim Al-Hsas, Asarat Al-Omar, Printing House for Distribution and Publishing, Beirut, 2004 .
11.Sabah Maddi Rumad , History Of Modern Arabian Countries, P.1,Dar Adnan For Publication And Distribution, Baghdad, 2021.
12.Arif al-Abed, Lebanon and Taif intersection and incomplete path, Center for Arab Unity Studies Publishing, 1, Beirut, 2001 .
13.Amira Abdul Hussein Matlak, Abbas Mohammed Jameel Al-Agha, Syrian-Lebanese Political Relations, 1989–1996, Babylon Center for Human Studies "Journal", Al Majd 13, Issue 1, 2023
14.Abdel Rauf Snow, Lebanon War 1975–1990: Disintegrating the State and Fracturing Society, vol. I, Arab Science House Publishers, D. M., 2008 .
15.Abdullah Bou Habib, The Yellow Light US Policy Towards Lebanon, T4, Publications and Distribution Companies, Beirut, 1999.
16.Abdelwahab al-Kayali, Political Encyclopedia, J2, Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut, 1979 .
17.Adnan Mohsen Zahir and Riyadh Ghanem, Lexicon of Lebanon's Rulers and Presidents 1842–2012, Dar Bilal, Beirut, 2012.
18.Ali Abdul Fattouni, Lebanon's sectarian history, Al-Farabi Publishing House, T1, Lebanon, 2013 .
19.Ghassan Sharbel, Lebanon, Presidents' Books, Riad al-Reis Books and Publishing, Beirut, 2014 .
20.Fouad Aoun, Lebanon, under the two governments, September 1988, October 1990 T2, Beirut, 2010 .
21.Kassim Jabbari Latif Zahim Al-Mashadi, Michel Aoun, and his military and political role In Lebanon 1935–1990, Lark Philosophy, Linguistics, and Social Sciences "Journal", issue 23/2019 .
22.Kassim Jabbari Latif Zahim al-Mashadi, Riniyah Muawad, and his political role in Lebanon 1925–1991, Faculty of Education for Humanities "Journal", Dhi Qar University, vol. 12, no. 2, 2022.
23.Karim Bakraduni, The Curse of a Homeland from Lebanon to the Gulf War, Beirut, 1991 .
24.Nakula Nasif, Lebanon's presidency, Beirut, 2007.
25.Noir Majid Nasir Al Khaqani Hussein Falih Jayad, Kuwait's role in ending the civil war in 1989, Iraqi for humanitarian, social, and scientific research "Journal", No. 7A, Baghdad, 2022.